دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في المملكة العربية السعودية

The role of judicial accountability in reducing financial corruption practices In Saudi Arabia.

الدكتورة: نجلاء ابراهيم عبد الرحمن
استاذة المحاسبة المشارك
أ. تهاني عويد الفارسي
باحثة ماجستير
المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي فهي تعد من المهن الحديثة والمتطورة ومن المجالات الهامة والتي زاد الطلب عليها بعد انتشار ممارسات الفساد وذلك عن طريق استقصاء عينة من الشركات ومكاتب المحاسبة في المملكة العربية السعودية، وأيضا من خلال الاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

وقد تم اختبار الفرضيات الرئيسية التالية: 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف الحد من الغش2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الأموال، عن طريق التحليل الاحصائي SPSS لعينة مكونة من 71 رد والتي تم الحصول عليها عن طريق توزيع استبيان على مجموعة من الشركات والمكاتب المحاسبية في المملكة العربية السعودية.وبرزت أهمية المحاسبة القضائية كأحد آليات الحد من ممارسات الفساد المالي فهي تتضمن المهارات المحاسبية المتخصصة والتي تستخدم كأداة للدراسة والتحري والتحقق وجمع ادلة الاثبات عن حالات الفساد وملاحقة المفسدين ومنع تكرار هذه الممارسات.

توصلت الدراسة الى نتائج من أهمها ان ظهور المحاسبة القضائية وازدياد الحاجة اليها وانتشارها يرجع الى انتشار ممارسات الفساد المالي بمختلف صورها والتي منها الغش وغسيل الاموال ، وان الدور المهم للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد يظهر في امتلاكها المهارات المطلوبة والدراسة ما وراء الأرقام لاكتشاف التلاعبات المالية وممارسات الفساد المالي، وتم قبول الفرض الأول بانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش، وأيضا تم قبول الفرض الثاني بانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف عمليات غسيل الأموال

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الفساد، الفساد المالي، الغش، غسيل الأموال، الرشوة، التزوير.

Abstract

This study aimed to know the role of judicial accounting in reducing the practices of financial corruption, it is one of the modern and advanced professions and important areas that increased the demand after the spread of corruption practices through the survey of a sample of companies and accounting offices in Saudi Arabia, and also by reviewing and reviewing previous studies related to the subject of the study.

The following main hypotheses have been tested: 1- There is a statistically significant relationship between judicial accounting and its role in preventing, detecting and reducing money laundering, through statistical analysis SPSS for a sample of 71 responses obtained through the distribution of a questionnaire to a group of accounting companies and offices in Saudi Arabia.

The importance of judicial accountability has emerged as one of the mechanisms for reducing financial corruption practices, including specialized accounting skills, which are used as a tool for studying, investigating and verifying evidence of corruption cases, prosecuting spoilers and preventing the recurrence of such practices .

The study reached the most important results that the emergence of judicial accountability and the increased need for it and its spread due to the spread of financial corruption practices in various forms, including fraud and money laundering, and that the important role of judicial accountability in reducing corruption practices appears in possessing the required skills and study beyond figures to discover financial manipulations and practices of financial corruption, the first assumption was accepted that there is a statistically significant relationship between judicial accounting and its role in preventing, detecting and reducing fraud, and also accepted the second assumption that there are A statistically significant relationship between judicial accountability and its role in preventing and detecting money laundering

Keywords: Judicial accountability, Corruption, financial corruption, fraud, money laundering, bribery, forgery.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المقدمة:

أصبحت المحاسبة القضائية شيء أساسي لا يمكن الاستغناء عنها، سواء في مجال خدمي أو صناعي، قطاع حكومي أو خاص، فهي مهنة تتطلع للتحقق إلى ما وراء الأرقام في التعامل مع مهارات المحاسبة والقانون، من أجل الكشف عن الأضرار المالية والتقرير عنها والاستعانة بها في التحقيقات القانونية لرفع الدعاوي القضائية، وفض المنازعات التجارية بصورة مرضية وعادلة. وتعد المحاسبة القضائية من الاليات الحديثة والمهمة في مجال منع واكتشاف ومحاسبة والحد من ممارسات الفساد المالي والإداري (نور,2018, 2)

وبما ان الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها ، فقد تعدت أساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية، ومنذ بروزها على طاولة المناقشات الدولية أعطيت لها توصيفات عديدة بتعدد أنواعها ومظاهرها، مما أدى إلى تنوع المفاهيم والتعاريف المعطاة لها ، وهذا ما جعل هذه المفاهيم محط جدل ونقاش من قبل الباحثين سعيا منهم إلى تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الظاهرة المهمة والخطيرة في آن واحد، كونها إحدى الآفات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة بقطاعيها العام والخاص على حد سواء. ويعد الفساد المالي أحد اهم أنواع الفساد وأكثرها انتشارا في الوقت الراهن حيث يشكل هذا النوع تحديا رئيسيا اما التنمية الاقتصادية وهذا راجع الى اثارة السلبية على المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، الغنية منها والفقيرة، حيث قامت بعض هذه المجتمعات في الدراسة عن آليات لمكافحة الفساد المالي ومظاهرة للحد منها والقضاء عليها. (صاحبي،2016، 2)

ونتيجة لزيادة شكوك المستفيدين في مخرجات التقارير المحاسبية حول وجود تلاعب في القوائم المالية، مما صاحب ذلك ارتفاع معدل الدعاوى القضائية والمنازعات ومن ثم حاجه القضاء الى خبراء او مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبراتهم حول الدعاوى القضائية التي تختص بالمخالفات المالية والغش في القوائم المالية وهذا ما أدى الى ظهور المحاسبة القضائية. وهي محاسبة تهتم بإعداد محاسبين مؤهلين قضائياً على درجه كافية من التأهيل العلمي والعملي للعمل كخبراء او مستشارين لتأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح الحق واقرار العدالة بما يمتلكون من معرفه متخصصة بمجال المحاسبة والمراجعة ومهارتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والانظمة القانونية

لذا برز دور واهمية المحاسبة القضائية في انها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الاساسية في المحاسب القضائي. كما انها تمثل إطار متكامل للمحاسبة والقانون معا للعمل معا على تقديم تحريات أكثر عمقا وأكثر ارتباطا بالدعاوى القضائية. (عارم، ال حسن, 2016, 43)

لذا فإن الباحثتين تتطرق في هذه الدراسة الى دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي

المبحث الأول: خطة الدراسة

تمهيد:

سيتم في هذا المبحث التعرف على مشكلة الدراسة واهميتها وأهدافها وأيضا الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة وكذلك منهج ومصطلحات الدراسة

أولا: مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من عدم معرفة الشركات للدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية وعدم تطبيق اليات المحاسبة القضائية والتي تعالج مشكلة الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه الشركات حيث يعتبر الفساد المالي من أهم القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول، فهو ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، انعكس على مصداقية السجلات والقوائم المالية، لذا ظهرت الحاجة الى محاسبين ذوي خبرة او محاسبين استشاريين للكشف عن الفساد والغش في القوائم المالية ومن خلال الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية والتي تحكم عمل المحاسبين والمدققين في إطار قانوني. (صالح،2018، 169)

تكمن مشكلة الدراسة في تساؤل الباحثتان الرئيسي وهو ما دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي. وعلية يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

1. ما دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش؟
2. ما دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الأموال؟

ثانيا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي (توضيح دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي) من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

1. معرفة مفهوم المحاسبة القضائية
2. معرفة مفهوم الفساد
3. معرفة دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش
4. معرفة دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال

ثالثا: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين ممارسة المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي ويتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي (نور، 2018، 5):

بالنسبة للمجتمع:

1. تلبي احتياجات كل من القضاة والمستثمرين والمقرضين وغيرهم
2. خفض معدل الجرائم المالية والحد من تكرار الغش والاحتيالات المالية
3. العمل على تفعيل وتطوير مقررات المحاسبة الفضائية لتدرس بالجامعات والمعاهد المهنئة.
4. المحاسبة القضائية تؤدي إلى رفع أداء الهيئات الرقابية والإشرافية لدى الشركات.
5. جذب اهتمام الشركات لمواكبة التطور والعولمة باستخدام المحاسبة القضائية في محاسبة والحد من ممارسات الفساد المالي

الأهمية بالنسبة للأفراد:

1. زيادة كفاءة القوائم المالية وبالتالي زيادة ثقة الافراد مستخدمي القوائم المالية حول عدم وجود غش او تضليل في القوائم المالية
2. الالتزام السلوكي لدى الأفراد في المجتمع والتقيد بالأنظمة والقوانين لتقلل ممارسات الفساد المالي والإداري.

الأهمية بالنسبة للباحثتان:

1. المحاسبة القضائية كوقاية وتشخيص وعلاج لممارسات الفساد المالي
2. منع واكتشاف ومحاسبة والحد من ممارسات الفساد المالي
3. خفض معدل الجرائم المالية والحد من تكرار الغش والاحتيالات المالية

خامسا: منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها سوف يتم الاعتماد على الاتي

المنهج الوصفي: من خلال الاستفادة من الرسائل الجامعية والكتب والدوريات والمقالات العربية وشبكة المعلومات الدولية

المنهج التحليلي: من خلال تحليل البيانات التي سوف يتم الحصول عليها بواسطة استمارة الاستبيان التي ستوزع على مجموعه من المحاسبين في المملكة العربية السعودية

كما اعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الاحصائي SPSS

- عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من المحاسبين في المملكة العربية ويشمل أيضا جميع الموظفين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة سواء الذين يعملون في شركات او مكاتب محاسبة

- حدود الدراسة وابعادها:

1. البعد الزمني: عام 1441
2. البعد الجغرافي: المملكة العربية السعودية
3. البعد البشري: المحاسبين والموظفين الذين لديهم خبرة مالية

سادسا: مصطلحات الدراسة:

المحاسبة القضائية:

عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المحاسبة القضائية بأنها احدى حقول علم المحاسبة الذي ينطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة والمراجعة والأساليب الكمية والقانون والدراسة والتحري لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقرير عنها. (لطفي، 2015، 761)

الفساد:

مفهوم الفساد: ويعرف بأنه الخروج على القوانين والأنظمة وعدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما، من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية ومالية وتجارية أو اجتماعية لصالح الفرد أو الصالح جماعة معينة (كزاز،2014، 8)

سابعا: خطة الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، وأهميتها؛ قُسّمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة، المحور الاول: الإطار العام للدراسة: يشتمل على المقدمة ومشكلة الدراسة وأهدافها، وفروضها، وأهميتها، والمنهجية المُتبعة فيها، ومجتمعها، وعينتها، وخطة الدراسة، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، التعليق عن الدراسات السابقة. المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة: ويتكون من ثلاث مباحث متعلقة بموضوع الدراسة. المحور الثالث يتعلق بالاطار الميداني ويشتمل على مبحثين.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

سيتم في هذا الجزء ذكر الدراسات السابقة ذات العلاقة ثم التعليق على هذه الدراسات

اولا: الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

1. دراسة سامي(2002م) دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي. في مصر

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية وطبيعة الخدمات التي توفرها، فهي تعد من المهن الحديثة والمتطورة وزاد الطلب عليها في كل المجتمعات، تستخدم في الكشف عن الاحتيال المالي. تمثلت مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات الاحتيال والخداع المالي في العديد من الشركات، وأصبح يكلف الشركات مبالغ طائلة، يتطلب ذلك وجود مهنيين مختصين في مجال التحري عن الاحتيال والكشف عن مرتكبيه وتقديمهم للعدالة. ظهرت أهمية الدراسة في دور المحاسب القضائي في تشخيص عمليات الاحتيال المالي، والقيام بالتحري بغرض الوصول إلى الحقائق باستخدام مجموعة من التقنيات المتنوعة، والتي تساعده في تنفيذ واتمام المهام الموكلة إليه. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك تباين في معرفة ومهارة المحاسب القضائي عن المحاسب المالي، الذي يعد القوائم المالية، ووجد اسهاماً كبيراً في مجالات المحاسبة القضائية يمكن استخدامها في الحد من عمليات الاحتيال والخداع المالي، إن اكتشاف عمليات الاحتيال يتطلب استخدام تقنيات حديثة. أوصت الدراسة بأن يتمتع المحاسب القضائي بمهارات التحري والفحص وممارسة شتى المهن، وأن يراعي أدب وسلوك المهنة حتى يتمكن من أداء عمله، ضرورة تطوير مناهج التدقيق للتعرف على مفهوم الاحتيال وأشكاله والظروف التي تساعد على ارتكابه ووضع الاستراتيجيات للحد منه.

2. **دراسة عبد الفضيل (2004 م)، مفهوم الفساد ومعاييره. في بيروت**

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الفساد ومعاييره، من خلال تعريف البنك الدولي لمفهوم الفساد، وعرفه بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. تمثلت مشكلة الدراسة في تفشي ظاهرة الفساد في العالم وآثاره المدمرة على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية تهدد الدول وتضعفها. اهتمت الدراسة بوضع آليات لمحاسبة الفساد بكافة أنواعه وأشكاله. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يعد الفساد المالي والإداري من أخطر الأنواع، وتتداخل فيه عوامل مختلفة يصعب التمييز

بينها. أوصت الدراسة بوضع آليا لمحاسبة الفساد، وهي زيادة المسآءلة وتحقيق الاصلاح المالي والإداري، واصلاح الاجوروالمرتبات، الالتزام بالافصاح والشفافية عن مخاطر الفساد.

3. دراسة السيسي (2006 م) دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية. في القاهره

تمثلت مشكلة الدراسة في أن العديد من اقتصاديات الدول تواجه مشاكل بسبب الفساد المالي والإداري وأصبح عائق يحد من أنشطتها. ظهرت أهمية الدراسة في بيان دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية. هدفت الدراسة إلى إجراء اختبار للمحاسبة القضائية ومدى امكانيتها في الكشف عن الغش، وجاءت النتيجة ايجابية بضرورة الاستعانة بخبير قضائي في حالة وجود شبهة فساد أو غش. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن المحاسبة القضائية تعد أحد المجالات الحديثة، يجب تحديد المهارات المطلوبة والأساسية في المحاسب القضائي. أوصت الدراسة بأن يكون هنالك قائمة بأسماء المحاسبين القانونين لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية، وهي تكون بمثابة لجنة استشارية لدى القضاء، وأن يكونوا مؤهلين تأهيل علمي وعملي، ودراية بالمحاسبة والقانون، ويتم اختيار الخبير وفقاً للشروط والاستعانة به في حالة وجود شكوك أو غش في القوائم المالية.

4. دراسة، Ramaswamy، (2007)

تناولت الفضائح المالية والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات مثل شركة إنرون، وورلد كوم، وتايكو،وزيروكس، وأدلفيا وغيرها من الشركات الكبرى، وعلاقة تلك الفضائح والانهيارات ببعض مكاتب المراجعة، وما ترتب على ذلك من زيادة عدد الدعاوى والمحاكمات القضائية التي تجري كل يوم؛ الأمر الذي دعا منظمات وهيئات إصدار المعايير المحاسبية إلى العمل على سد الثغرات المحاسبية التي أدت إلى ذلك، كما دعا الكونجرس والمجلس الأعلى للتعليم إلى التدخل لتقديم الضمانات الكافية، وإصدار القوانين اللازمة لطمأنة الشركات والمستثمرين على حد سواء، وإعادة الثقة في البيانات المالية لهذه الشركات؛ حيث أتضح أن الشركات على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية تفقد ما يقارب 900 مليارردولار سنويا نتيجة لعمليات الغش والاختلاس، وأن تلك الشركات تجد نفسها بشكل روتيني في قاعات المحاكم. وفي هذه البيئة من الغش والشك والجرائم المالية أصبح هناك طلب كبير على نوع جديد من المحاسبين وهم: المحاسبون القضائيون إذ زاد الطلب على هؤلاء في السنوات الأخيرة من قبل المصارف وشركات التأمين والجهات الأمنية؛ ولذا أصبح من المهم العمل على تدريب هؤلاء المحاسبين، كما أن الكليات والجامعات يمكن أن تلعب دورا مهما في هذا الصدد بتقديم الحلقات النقاشية والدورات العلمية المناسبة لهؤلاء، ويشير الباحث هنا إلى جامعة تورنتو؛ حيث قامت بتقديم دبلوم في المحاسبة القضائية، كما أشار إلى أهمية الاستمرار في تقديم الدورات وتدريب الدارسين من خلال الفصول الافتراضية على القيام بمحاكمات صورية، وقراءة الروايات والقصص التي تنطوي على عمليات الغش والاختلاس مثل الروايات التي كتبها Crumbley في هذا الخصوص، إضافة إلى تدريب الدارسين على تحليل بعض المقابلات التي تم إجراؤها مع بعض مجرمي المال، وكيفية تحليل الخطوط، وعمل الاستجوابات، والتحقيق في جرائم التهرب الضريبي وغيرها.

5. دراسة، شامية (2008م)، (دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد المالي والإداري)

هدفت الدراسة إلى ايجاد مقارنة يمكن من خلالها توضيح دور مهنة مراجع الحسابات في الحد من انتشار الفساد من خلال مسئوليتها الاجتماعية. تمثلت مشكلة الدراسة في خطورة الفساد على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع السوري، وكيفية وضع استراتيجية للحد منه. ظهرت اهمية الدراسة في معالجة هذه الظاهرة في جميع دول العالم والحد من انتشارها، وخاصة في المجتمع السوري ودور المراجعة في محاسبة الفساد، عرض الجهود الدولية لمحاربته. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليل والاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، ليس هناك قوانين خاصة تنظم مهنة المحاسبة وتحدد مسئوليتها في سوريا إلا من خلال جمعية المحاسبين القانونيين السوريين ولا تقوم بالدور المتوقع. أوصت الدراسة بحث المعنيين على تنظيم مهنة المراجعة أسوة بباقي الدول والعمل على تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين السوريين.

6. دراسة، Okhoye J.K، (2009) دور المحاسبة القضائية في التحقيق عن الغش ودعم الدعاوي القضائية

هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسبة القضائية في التحقيق عن الغش ودعم الدعاوي القضائية أن المحاسبة القضائية تعتبر ممارسة خاصة للمحاسبين القضائيين في وصف النتائج المتعلقة بالنزاعات والدعاوي القضائية، وتزويد المحكمة بتحليل محاسبي بشكل أساسي للمناقشة والحواراواتخاذ القرار المناسب. تمثلت مشكلة الدراسة في مدى قدرة المحاسبة القضائية في الدراسة عن الحقيقة وتفسيرها، نظرا للزيادات في عدد عمليات الاحتيال في نيجيريا وحول

العالم أدى إلى الحاجة الملحة الى خدماتها، ويأتي التعاقد مع المحاسب القضائي حيث يتوفر فيه سرعة البديهة وقدرته على تحليل الاحتيال، أظهرت الدراسة أهمية المحاسبة القضائية ودورها في فض المنازعات التجارية، ودور المحاسب القضائي في المحاكم كشاهد خبير. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هل يتوفر لدى المحاسب القضائي القدرة على العمل ضمن الفريق لممارسة المحاسبة القضائية والمهارات والخبرة المطلوبة في المحاسب القضائي حتى يتمكن من أداء عمله. أوصت الدراسة بالحاجة لإدراج المحاسبة القضائية في المنهج العلمي في المؤسسات التعليمية في نيجيريا، وعلى الهيئات المحاسبية المهنية أن تعطي دورات في المحاسبة القضائية وتدريب المحاسبين القضائيين وتوعيتهم بأهمية المحاسبة القضائية، سواء في القطاع العام أو الخاص، بحيث يكونوا مستعدين للوقوف أما المحاكم في وقت الدفاع عن تقاريرهم.

7. دراسة، سعد الدين (2010) المحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها. في القاهرة .

هدفت الدراسة الى تأصل المفهوم العلمي لمصطلح المحاسبة الابتداعية في الفكر المحاسبي، ودور المحاسبة القضائية كأحد الاتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من الغش والتضليل في التقارير المالية بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري. ظهرت أهمية الدراسة من أنها توضح مهنة المحاسب القضائي كأحد المجالات المستقبلية في مهنة المحاسبة والمراجعة والتي ظهرت أهميتها بعد ارتفاع حالات الغش والتقاضي نتيجة موجة الانهيارات المالية للعديد من الشركات التي شهدها العالم مؤخراً. انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها تنامي الاهتمام بالمحاسبة القضائية التي تتطلب مزيجاً من المهارات المحاسبية ومهارة التحريات وتهدف الى منع واكتشاف الغش في التقارير المالية كأحد القضايا المحورية التي تواجهها مهنة المحاسبة والمراجعة. أوصت الدراسة بعقد المزيد من الدورات التدريبية في مجال المحاسبة القضائية للمراجعيين بهدف زيادة مستوى الشك المهني لديهم، وتنمية مهارة التحري والدراسة عن الغش المالي، وتدريس مهارات المحاسبة القضائية ضمن برامج المحاسبة بالجامعات.

8. دراسة السبيعي (2010 م)، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية. في الرياض

هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية ومدى مساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها الاداري. تمثلت مشكلة الدراسة في تعرض الادارات العامة في مختلف بلدان العالم إلى اصلاحات تتعلق بعمليات وهيكلة القطاع الحكومي وذلك بسبب ما تعانيه من تخلف اداري وقصور في الاداء وضعف الكفاءات وانخفاض مستوى جودة الخدمات في مختلف المجالات التعليمية وتفشي ظاهرة الفساد الاداري. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم اجراء الدراسة الميدانية باستخدام استبانة وظهرت اهمية الدراسة في دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والاستنباطي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، مدى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية والتزام الجهات الرقابية لمساءلة الحكومة عن عمليات الفساد والتي تتم، وكيفية الحد منها. اوصت الدراسة بضرورة العمل على رفع مستوى كفاءة الاجهزة الرقابية والقضائية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالموارد البشرية المختلفة والتقنيات الحديثة، تفعيل دور المساءلة والشفافية، وضع الخطط والاستراتيجيات الملزمة بتطبيق الشفافية والمساءلة، تحديث الانظمة والتشريعات المتلعقة بقضايا الفساد الاداري

9. د راسة الخاطر (2011 م) مقترح لتنظيم عمل الخبراء المحاسبين بالمحاكم.

ظهرت أهمية الدراسة في تطوير الوضع الحالي للخبراء المحاسبين، واستعرض مواد قرار رئيس المجلس الأعلى للقضاء في الدوحة بتنظيم وتصنيف الخبراء أمام المحاكم. هدفت الدراسة إلى تقديم مقترح بشكل واضح للمحاكم وتفعيل شروط قيد الخبراء المحاسبين. تمثلت مشكلة الدراسة في أن العالم يعاني من تفاقم حالات الغش والاحتيال والتزوير والفساد بشقيه والاستغلال، ظهرت الحاجة للمحاسبة القضائية في ظل الظروف الاقتصادية والمشاكل القانونية والاجتماعية والمالية، وانهيار كبرى الشركات العالمية بسبب التلاعب في القواعد المحاسبية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك كثير من الملاحظات على الوضع الحالي للخبراء، وخاصة فيما يتعلق باختيار الخبراء والإشراف عليهم وتقييمهم، وهنالك قصور واضح فيما يتعلق بالقرار رقم (29) لسنة 2008 م. أوصت الدراسة بتقديم مقترح جمعية المحاسبين بقطر، بما فيها الجامعات والقضاء بمتطلبات المحاسبة القضائية من تشريعات ولوائح قانونية توفر الحفاظ على لمال العام.

10. دراسة الجليلي، جميل (2012 م)، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال. في بغداد .

هدفت الدراسة إلى اظهار الدور الذي يلعبه المحاسبين بشكل عام والمحاسبين القضائيين بشكل خاص في الكشف عن عمليات غسيل الأموال والتصدي لها. ظهرت أهمية الدراسة في دور المحاسب القضائي في الكشف عن الفساد المالي. تمثلت مشكلة الدراسة في انتشار الفساد المالي، وأصبح ظاهرة تعاني منها كل الدول لما لها من آثار سلبية على المجتمع. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن مفهوم المحاسبة القضائية ظهر نتيجة لاحتياج الحكام والمحاكم والمحامين إلى محاسبين قضائيين للتحقيق في عدة نشاطات مالية مشبوهة، وتقديم التقارير عنها وترشيد القضاة لتطبيق القانون بأكثر دقة، إعداد الخطط اللازمة لمراقبة ورصد التحركات المالية خاصة بالأفراد أو مؤسسات مالية أو إنسانية (قطاع خاص أو حكومي)، وإعداد التقارير التفصيلية عنها وتقديمها للجهات المعنية. أوصت الدراسة بتوفير بيئة مناسبة لعمل المحاسب القضائي، وضرورة إعداد برامج تدريبية مستمرة للكشف عن الاساليب التي يمكن ان تساعد في اكتشاف عمليات غسيل الأموال والتعرف على الصفقات المشكوك فيها والإجراءات والسياسية الخاصة اتجاهها.

11. دراسة عبد العزيز (2012) الإطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية. في بور سعيد

تمثلت مشكلة الدراسة في الاحداث الهامة التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة والتي ترتبط بمجال الأعمال والتي لها تاثير كبير على مهنة المحاسبة والمراجعة والمتملثة في الانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات العالمية الكبرى. هدفت الدراسة الى وضع إطاراً علمياً لمهنة المحاسبة القضائية يخدم خبراء المنازعات التجارية في تأييد الدعاوى القضائية بما يساعد رجال القضاء من إقرار الحق وتحقيق العدالة، كما يساهم في طمأنة المساهمين والمقرضين والمستثمرين من خلال قدراته على تحديد المناطق غير القانونية التي تساعد في ارتكاب الغش مما يؤدي الى تخفيض معدل الجرائم المالية وحماية المال العام من سوء الاستخدام. برزت أهمية الدراسة من خلال تناولها موضوعاً من الموضوعات الهامة ومجالاً من مجالات الأدب المحاسبي الحديثة، وتساعد في إعداد محاسب قضائي فعال يعتبر فاحصاً أو خبيراً أو مستشاراً يقوم باجراء تحريات أكثر شمولاً ودقة من المراجع الخارجي. توصلت الدراسة الى نتائج منها هناك دوافع وراء ظهور المحاسبة القضائية تتمثل في الانتشار الواسع لظاهرة الغش والتضليل بالقوائم المالية، وأن تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية يساهم في تلبية حاجة رجال القضاء الى وجود خبراء أو مستشارين من المحاسبين يدلون بارائهم ويقدمون مذكراتهم القضائية في الدعاوى القضائية المرفوعة حول وجود غش أو عدمه بالقوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بالمحاسبة القضائية وأهميتها ودورها في فض المنازعات والدعاوى القضائية التجارية من خلال اضافة مادة المحاسبة القضائية ضمن المقررات الدراسية لطلاب كليات التجارة بالجامعات والمعاهد العليا، وضرورة وجود تشريع أو جهة ملزمة لتنمية مهارات وخبرات المحاسب القضائي وتأهيله التأهيل العلمي الكافي لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية.

12. دراسة، Anhaduba، (2013م)، المحاسبة القضائية والغش المالي في نيجيريا

تمثلت مشكلة الدراسة في ظهور عمليات الفساد، وارتفاع في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى ظهور المحاسبة القضائية نتيجة الحاجة لها وأهميتها في الدراسات الأكاديمية، وأصبحت من المواضيع المهمة في البحوث والصناعات، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسبة القضائية للكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا. وظهرت اهمية الدراسة في جمع البيانات المالية باستخدام أساليب المحاسبة القضائية وتكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، استخدام التقنيات الحديثة للمحاسبة القضائية تساهم في تقليل الاحتفال والحفاظ على الممتلكات، وعدم تعرضها للفقدان والضياع، هنالك تأثير واضح للمحاسبة القضائية في عمل تحكم على الفساد، وطمأنة وثقة المساهمين في التقارير المالية. أوصت الدراسة بضرورة تدريس المحاسبة القضائية بالمعاهد العليا والجامعات في نيجيريا ، حث الجمعيات المهنية كالمحاسبين القانونيين بنيجيريا بعمل دورات تدريبية وحملات توعية بفوائد المحاسبة القضائية ومخاطر الفساد والعمل على كشف الاحتيال ، تفعيل الدور الرقابي الحكومي والتحقق من شبهات الفساد ، وتحاسب من ارتكب الفساد ، بالإضافة إلى جمع أدلة الإثبات في استطلاع آراء كل من طلبة المحاسبة والمراجعين ومعدي القوائم المالية ومدققي الحسابات ، وجاءت النتيجة ايجابية في دور المحاسب القضائي والمحاسبة القضائية في الحد من عمليات الاحتيال.

13. د راسة على (2013 م) تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري. في القاهرة

هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري. أوضحت أهمية الد راسة على المستوى الدولي بعد الانهيارات التي واجهت العديد من الشركات، وزادت الحاجة لخدمات المحاسبة لرفع أداء وكفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية للشركات. تمثلت مشكلة الدراسة في الفساد المالي والإداري،

يعتبر من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة بصفة عامة والشركات بصفة خاصة، ويترتب عليه تحميل المجتمع أعباء إضافية وتكاليف تنعكس على السلع والخدمات التي يستعملها، مما يؤثر على مستوى معيشة المجتمع وعدم قدرة الشركات على المنافسة، مما يؤثر على القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل، انتشار الجريمة المالية، ضعف الاستثمار هروب الأموال إلى الخارج. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها تقوم المحاسبة في العديد من المجالات كالتحري عن الغش، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتقييم المنشآت في حالة وجود نزاع. أوصت الدراسة بضرورة امتلاك المحاسب القضائي مجموعة من المهارات والمعرفة لتساعده في الحد من عمليات الفساد المال ي منها الفهم العميق للعلوم المحاسبية المتقدمة والمراجعة، وأساليب وطرق وإجراءات التقاضي والفهم بطرق المحاسبة الاحتيالية المضللة، ضرورة وجود تشريع ضريبي، تطوير عمل الخبير، سرعة البت في المنازعات بتكليف محاسب قضائي بفحص القوائم المالية التي تقدم من قبل الممولين، وعدم الاكتفاء باستيفاء الشرط القانوني الذي يلزمهم بتقديم القوائم في مواعيد محددة.

14. دراسة: Digabril and ojo، (2013 م) موضوعية واستقلالية الأدوار المزدوجة للمراجعين والمحاسبين الخارجيين

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح القدرات المحددة الموجودة، حيث الدور المزدوج المدقق الخارجي، وذلك بالأضلاع على قواعد التدقيق الداخلي، قواعد المهارات الشخصية، كما تهدف أيضاً إلى إبراز السبب من التركيز في التدقيق على الضوابط الداخلية، فضلا عن العودة إلى تقنيات التدقيق التقليدية، لقد ساهمت الأدبيات في تسليط الضوء على السبب الذي يستدعي دمج مسؤوليات التدقيق الخارجي مع مسؤوليات التدقيق الداخلي، وتسهيل هذه الخطوة واقتراح الوسائل التي تيسرها والتركيز على الفوائد الناتجة عنها. وتلفت هذه الدراسة الانتباه إلى السمات الرئيسية التي يجب أن تتحقق في المدقق الخارجي من موضوعية واستقلال للحد من المخاطر المرتبطة بتداخل الأدوار بالإضافة إلى أن هذه السمات تدعم دور المحاسب القضائي الأساسي، ألا وهو الاستشارة وأداء الشهادة المهنية في المحكمة، ويرى الباحثان أن يدعموا الأدوار المزدوجة للمدقق الخارجي، والتي تعطي بعين الاعتبار أولوية قصوى القيم الأخلاقية. وتسلط هذه الدراسة الضوء على أن الأدوار المزدوجة مناسبة في بعض الحالات لوجود بعض القيود التي يفرضها قانون ساربينز أكسلي، والتشريعات الأخرى ذات الصلة.

15. دراسة الكبيسي (2013 م) دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن

هدفت الدراسة إلى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات العلاقة المالية وبصورة عادلة في الأردن، وذلك بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي. ظهرت أهمية الدراسة في الخدمات التي تؤديها المحاسبة القضائية متنوعة ومتعددة في مجال التحقيقات المالية والإستشارات التي يقدمها المحاسب القضائي بشأن التقاضي وفض المنازعات وترشيد أحكام القضاء. تمثلت مشكلة الدراسة في الآلية لتحليل مؤشر المحاسبة القضائية، ومدى كفاءة المحاسب القضائي في الكشف عن الفساد وفض المنازعات المالية ودعم الدعاوي القضائية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها أنه وبالرغم من تلك النتائج الجيدة إحصائياً فإنها لا ترقى إلى المستوى الحقيقي الذي يجب أن تلعبه المحاسبة القضائية في محاربة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة في المجتمع. أوصت الدراسة بمخرجات يمكن أن تساهم في تطوير مكانة هذا الحقل الحيوي في الأردن.

16. دراسة Bhasin (2013) دور حوكمة الشركات والمحاسبة القضائية

هدفت الدراسة إلى مناقشة دور نظم الإبلاغ المالي في الشركات الحكومية بالحد من ظاهرة التلاعب بالتقارير المالية وضعف الأداء ومجابهة أصحاب المصالح المتعارضة وغيرها، بالإضافة إلى عرض السيناريو العالمي للإجراءات المتخذة من قبل الهيئات القيادية للحد من عمليات الاحتيال. وقد كانت أهم نتائج الدراسة إلى فعالية استخدام عمل المحاسب الفضائي في تقديم مساهمات كبيرة بمنع الاحتيال والغش في مجال الشركات الحكومية. وقد كانت أهم توصيات الدراسة ضرورة التعاون بين المدققين الماليين والمحاسبين القضائيين، إضافة إلى تفعيل مجال الاستشارات الخاصة من قبل المحاسبين القضائيين.

17. دراسة، الخالدي، (2014م)، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود مشكلات اقتصادية ومالية هي بحاجة إلى نوع معين من المحاسبين ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية واعادة الحقوق لأصحابها. هدفت الدراسة إلى التعرف على المحاسبة القضائية من

حيث النشأة والمفهوم، ودور المحاسبين القضائيين في الحد من الفساد المالي والإداري. ظهرت أهمية الدراسة في أن المحاسبة القضائية ساعدت في معالجة المشاكل المحاسبية التي تتعرض لها الشركات وسد الثغرات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الفضائح وغش الشركات العالمية ترتب عليه دعاوي قضائية أظهرت الطلب على المهارات والخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية. أوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج المحاسبية في فلسطين لإعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للعمل في المحاكم كخبراء استشاريين، وتحقيق التكامل بين المراجع الخارجي والمحاسب القضائي، وتفعيل دورهم في الحصول على أدلة إثبات مفيدة في النزاعات القضائية.

18. دراسة شعبان (2015 م) مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية التصدي لمحاولات الاحتيال المالي باستخدام المحاسبة القضائية في قطاع غزة وذلك من وجهة نظر كل من مكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين. هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسبة القضائية وأثرها في مواجهة حالات الاحتيال المالي والتعرف على مدى توافر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة للمحاسبين الماليين لاكتشاف الغش المالي والوقوف على الصعوبات لتطبيق المحاسبة القضائية بغزة، إضافة إلى معرفة اهم التقنيات والاساليب المستخدمة في هذا الجانب وإظهار المقومات اللازمة لدخول مهنة المحاسبة القضائية حيز التنفيذ. ظهرت اهمية الدراسة في امكانية استخدام المحاسبة القضائية في القطاع المالي في غزة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود طلب على مهنة المحاسب القضائي في قطاع غزة، ضرورة تدريب وتأهيل المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام، تطوير الجوانب القانونية اللازمة للمهنة. اوصت الدراسة بضرورة تهيئة الظروف اللازمة بقطاع غزة والتأقلم على الوضع الراهن، مواصلة التقدم باتجاه تطورات العصر التي تتناسب مع تطور وسائل الاحتيال المالي، ضرورة قيام الجامعات الفلسطينية والمؤسسات المهنية بعقد دورات بشأن المحاسبة القضائية واعتمادها كمهنة.

19. دراسة Prabowo (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل خصائص ومهارات المحاسبة القضائية ودورها في مكافحة عمليات غسل الأموال في إندونيسيا، وذلك من خلال إعداد قائمة استبيان استطلع فيها الباحث رأى عينة من طلاب المحاسبة في مرحلة الدراسات العليا في إحدى الجامعات الإندونيسية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن هناك مجموعة من الخصائص والمهارات التي يجب توافرها في المحاسب القضائي، أن الخصائص والمهارات الأكثر ارتباطا وصله بمكافحة عمليات غسل الأموال تتمثل في الخصائص الآتية: القدرة على التحليل والتقييم والربط بين الأحداث، المثابرة، الشك المهني، حب الاستطلاع والفضول، القدرة على الدراسة عن الحقائق، بينما تتمثل المهارات التي تم التوصل والاستقرار عليها في المهارات الآتية: المراجعة، القدرة على التقصي والتحقيق، التفكير النقدي البناء، الاتصال الفعال، تستخدم المحاسبة القضائية كأداة هامة للتعامل مع الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال.

20. دراسة عبد الرحمن (2017م): المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري

تمثلت مشكلة الدراسة في المنازعات المالية لدى المحاكم والقضاء وظهرت الحاجة للمحاسبين وذوي الاختصاص بالشأن المالي والمحاسبي لمفهوم المحاسبة والمراجعة القضائية كأحد التوجهات الحديثة في المحاسبة وأهميتها وقدرتها على الحد من ممارسة الإدارة لكل اشكال الفساد المالي، هدفت الدراسة التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف المحاسبة القضائية، والوقوف على مفهوم الفساد المالي، ودور إجراءات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي لتحقيق أهداف الدراسة تم إختبار الفرضيات التالية: هنالك علاقة ذات دلالة بين الإجراءات التي توفرها المحاسبة القضائية والحد من ظاهرة الفساد المالي في منشآت الأعمال، هنالك علاقة ذات دلالة بين أساليب المحاسبة القضائية والحد من ظاهرة الفساد المالي في منشآت الأعمال. إستخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي, والمنهج التاريخي, والمنهج الإستقرائي لدراسة الجانب التطبيقي, والمنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيانات والأدلة المادية التي توفرها المحاسبة القضائية للعدالة والحد من ظاهرة الفساد المالي، ساعد إستخدام معلومات المحاسبة القضائية كأدلة للفصل في المنازعات المالية وتحد من الفساد المالي، إن معلومات المحاسبة القضائية ساعد في تغيير النتائج والإختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة .من خلال النتائج توصلت الدراسة إلى التوصيات الأتية: وضع المحاسبة القضائية وإطارها النظري ضمن مقررات المحاسبة بالجامعات السودانية،

الحاجة إلى التأهيل العلمي والمهني مع توافر الخبرات المطلوبة حتى يتحكم المحاسب القضائي من أداء واجبه وتقديم معلومات مالية مفيدة لجميع الأطراف، ينبغي وجود جهات أكاديمية أو هيئات أو منظمات أو مؤسسات حكومية أو إضافية تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية.

21. دراسة عبد الرسول (2018م) المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية

تمثلت مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات التلاعب في الشركات والإدارات في تقاريرها المالية مما يجعل تلك التقارير غير عادلة لمستخدميها مما أدى الي وجود مشكلات اقتصادية ومالية بحاجة الي نوع معين من المحاسبة ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية واعادة الحقوق الي اصحابها، وتكمن أهمية الدراسة في موضوع المحاسبة القضائية كوقاية وتشخيص وعلاج الاثار استخدام المحاسبة الابداعية وتركز المحاسبة القضائية على ما وراء الارقام الجمع بين المعرفة و المحاسبة القانونية، هدفت الدراسة إلي معرفة امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية للحد من حالات الغش والتلاعب المحاسبي عند المراجعين و المحاسبين، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية: يحد التأهل العلمي والعمي للمحاسبة القضائية من ممارسات المحاسبة الابداعية في ديوان المراجعة القومي، يؤدي التطبيق السليم للاجراءات القضائية الي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، إدارك المحاسب القضائي لأساليب الغش والتلاعب والاختلاسات تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها: هنالك تبيان في مهارات المحاسب القضائي عن المحاسب العادي، المحاسب القضائي يمتلك بعض الصفات التي تختلف عن صفات المدقق الخارجي من نطاق مسؤولية اكتشاف الغش والتلاعب، كما قدمت الدراسة عدة توصيات منها: ضرورة وجود تشريعات لتحديد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي في المحاكم ، تطوير المناهج المحاسبية ومراكز التدريب المتخصصة الاعداد محاسبين قضائيين مؤهلين .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، بينما تختلف دراسة الباحث بتناولها دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

22. دراسة okpala (2019) المحاسبة القضائية ومكافحة الاحتيال المالي عبر التحليل القطاعي للقطاع العام النيجيري

تناولت هذه الدراسة أهمية المحاسبة الجنائية في مكافحة الاحتيال المالي في القطاع العام النيجيري. يتكون السكان المستهدفون من 338 مشاركًا، موزعة بين EFCC وICPC والمحاسب العام والمراجع العام للمحاسبين والمحاسبين الممارسين في نيجيريا. ووزعت نسخ من الاستبيان المنظم على أفراد السكان وتمت إعادة 229 ردا صحيحا وتحليلها. تم استخدام طريقة تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات أوصت الدراسة بضرورة إدراج المحاسبة الجنائية في المناهج الجامعية، يجب تدريب المحاسبين المحترفين في القطاع العام على التحقيق الجنائي، ويجب على كل وكالة مكافحة الكسب غير المشروع عن طريف المحاسبين القضائيين الملحقين بوحدة التحقيق. أيضا، ينبغي على الهيئات المهنية للمحاسبين في تكثيف شهادة المحاسبين القضائيين وأخيرا، ينبغي تشجيع التدريب على المعلومات المحاسبية والمحاسبة القضائية القائم على المعلومات والتكنولوجيا على تقليل الوقت الذي يقضيه وتحقيق دقة الأدلة

ثانيا: التعليق على الدراسات السابقة:

تستخلص الباحثتان من عرض الدراسات السابقة، والتي تناولت المحاسبة القضائية والفساد المالي، وحاول كل منهم عرض المفاهيم والأهداف والمشاكل المتعلقة بالحاسبة القضائية من وجهات نظرهم المختلفة فقد أظهرت الدراسات فعالية مهنة المحاسبة في ظل التزايد في جرائم الاحتيال المالي وبعض الدراسات اشارت الى ضرورة استخدام التقنيات المتنوعة التي تساعد المحاسبين القضائيين على اكتشاف الفساد. بعض هذه الدراسات كانت لها وجهات نظر متشابهه مع وجة نظر الباحثتان ومنها دراسة سامي (2002) والتي تناولت المحاسبة القضائية والتي تعد من المهن الحديثة والمتطورة في مجال الكشف عن الاحتيال المالي وبينت أهمية دور المحاسبة القضائية في التصدي لتلك الممارسات وتشخيصها والحد منها وهناك كذلك دراسة عبد الرحمن (2017) والتي اتفقت مع دراسة الباحثتان في موضوع الدراسة وهو دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي ولكن اختلافها عن هذه الدراسة هو انها تناولت التأثير على الفساد المالي

والاداري اما هذه الدراسة فتأخذ دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي فقط وأيضا دراسة علي (2013) والتي هدفت إلى بيان دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري وقامت بتوضيح أهمية المحاسبة القضائية دولياً وداخلياً بعد انهيار العديد من الشركات نتيجة الممارسات المحاسبية المضللة في القوائم المالية، ودور المحاسب القضائي في الحد منها. اما دراسة Okhoye J.K(2009) فاهتمت بالمحاسبة القضائية ودورها في فض المنازعات التجارية ودور المحاسب القضائي في المحاكم، واوصت بادراج المحاسبة القضائية في المنهج العلمي في المؤسسات التعليمية، والاختلاف فيها يكمن في عدم تطرقها للفساد المالي والاداري فهما يمثلان اطار متكامل للمحاسبة القضائية للكشف عن عمليات الفساد المالي والاداري وكيفية الحد منه وضرورة تدريب المحاسبين القضائيين وتوعيتهم باهمية المحاسبة القضائية سواء في القطاعات العامة او الخاصة حتى يتمكنوا من الوقوف والاستعداد امام المحاكم للدفاع عن اراءهم وتقاريرهم في أي وقت. وركزت دراسة السيسي (2006) على المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، وبيان دورها في التحقق من عمليات الغش وتدعيم الدعاوى القضائية وتزويد المحكمة بتحليل محاسبي بشكل اساسي للمناقشة والحوار واتخاذ القرار المناسب. اما دراسة شعبان (2015) فقد كانت اهميتها في تطبيق المحاسبة القضائية في مواجهة الاحتيالات المالية من خلال خدماتها المتنوعة، الامر الذي يدفع نحو التوجيه لتطوير المهنة في قطاع غزة وذلك للحفاظ على الحقوق وتضييق فجوة التوقعات في مهنة المحاسبه، اما دراسة شامية (2008) فيتضح للباحثتان أن هذه الدراسة هدفت إلى إظهار مفهوم الفساد ومظاهره واسبابه والآثار المترتبة عليه وانعكاساته المؤثرة على المجتمع وعرض الجهود الدولية لمكافحته وعرض صورة مبسطة عن واقع الفساد في سوريا وتوضيح دور المراجعة في مكافحته ووضع المهنة في سوريا. وهدفت دراسة عبد العزيز (2012) الى وضع أطار علمي لمهنة المحاسبة القضائية يخدم خبراء المنازعات التجارية ويساهم في زيادة كفاءة أداء وظيفة المراجعة الخارجية. وهناك دراسة الجليلي، جميل (2012) والتي يتضح للباحثتان أن هذه الدراسة هدفت إلى توضيح مفهوم المحاسبة القضائية والفرق بين مفهوم المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية والمتطلبات الواجب توافرها في المحاسب القضائي ومجالات تطبيق المحاسبة القضائية كما تناولت موضوع غسيل الاموال والكشف عنه والتصدي له، وتوضيح الاختلاف بين نطاق عمل كل من المراجع الخارجي والمحاسب القضائي فيما يتعلق بنطاق العمل والمؤهلات الخاصة بكل منهم. ويتضح للباحثتان أن دراسة عبد الفضيل (2004) اهتمت بمفهوم الفساد ومعاييره وطرح أفكار جديدة لمنعه عبر المؤسسات القانونية، وان تكون أكثر فعالية وكفاءة وأشد صرامة في تطبيق اللوائح وتطوير النظام المحاسبي، وتوفير المعلومات اللازمة والشفافية الكاملة والموضوعية وتفعيل آليات القانون لمواجهة الفساد. اما دراسة Ramaswamy (2007) فقد تناولت الفضائح المالية والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات مثل شركة إنرون، وورلد كوم، وتايكو، وزيروكس، وأدلفيا وغيرها من الشركات الكبرى، وعلاقة تلك الفضائح والانهيارات ببعض مكاتب المراجعة. وهناك دراسة سعد الدين (2010) والتي هدفت الى تأصيل المفهوم العلمي لمصطلح المحاسبة الابتداعية في الفكر المحاسبي، ودور المحاسبة القضائية كأحد الاتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من الغش والتضليل في التقارير المالية. اما دراسة السبيعي (2010) فيتضح للباحثتان أن هذه الدراسة ركزت على الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري وتختلف عن دراستي في عدم تطرقها للمحاسبة القضائية وبيان دورها في محاربة الفساد المالي واكتفت بالفساد الاداري وهو يقود إلى الفساد المالي. اما دراسة الخاطر (2011) فيتضح للباحثتان أن هذه الدراسة اهتمت بعمل الخبراء في المحاكم، وتطوير المهنة بعد تزايد حالات الغش والاحتيال والتزوير والتي كانت سبب في انهيار كبرى الشركات. وهدفت دراسة، Anhaduba (2013م) إلى التعرف على دور المحاسبة القضائية للكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا. وظهرت اهمية الدراسة في جمع البيانات المالية باستخدام أساليب المحاسبة القضائية وتكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال. وتناولت دراسة Digabril and ojo، (2013 م) دمج مسؤوليات التدقيق الخارجي مع مسؤوليات التدقيق الداخلي، وتسهيل هذه الخطوة واقتراح الوسائل التي تيسرها، والتركيز على الفوائد الناتجة عنها. بينما تركز الباحثه على دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي. وهدفت دراسة الكبيسي (2013) إلى التعرف على اهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية في الاردن، بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي ومن نتائجها ان الواقع الحالي للمحاسبة

القضائية بعيد عن تحقيق العدالة في فض النزاعات، وضعف النشاط الدراسي في المحاسبة القضائية في الوطن العربي، عدم وجود جهات اكاديمية تهتم بتدريسها. وهناك دراسة Bhasin (2013) والتي هدفت إلى مناقشة دور نظم الإبلاغ المالي في الشركات الحكومية بالحد من ظاهرة التلاعب بالتقارير المالية وضعف الأداء ومجابهة أصحاب المصالح المتعارضة وغيرها، بالإضافة إلى عرض السيناريو العالمي للإجراءات المتخذة من قبل الهيئات القيادية للحد من عمليات الاحتيال. اما دراسة الخالدي (2014) ودراسة عبد الرسول (2018) فقد اختلفت عن موضوع الدراسة الحالي في قامت بدراسة دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية. وأخيرا هناك دراسة Prabowo (2016) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل خصائص ومهارات المحاسبة القضائية ودورها في مكافحة عمليات غسل الأموال.

هذا وتختلف هذه الدراسة عن سابقاتها بانها تدرس دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد من خلال معرفة دورها على نوعين من أنواع الفساد وهما الحد من الغش وغسيل الأموال .

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

نشأت المحاسبة القضائية لحاجة القضاء لخدمات المحاسبين في القضايا ذات الصيغة المحاسبية والمالية، وتعرف بأنها استخدام مهارات المحاسبة والمرجعة والمهارات التحقيقية في مساعدة القضاء في النزاعات ذات الصبغة المحاسبية والمالية للوصول للحقيقة. ولقد تعددت أدوار المحاسب القضائي، فبالإضافة إلى دوره في المحاكم كشاهد خبير حيث يقوم بإنجاز المهمة المكلف بها من قبل المحكمة، فأنه قد يقوم بدور المستشار، الوسيط، أو المحكم. فلقد أصبح يتم الطلب على خدماته بسبب الخبرة والمهارات التي يمتلكها من قبل شركات التامين والمصارف والشرطة والوكالات الحكومية. كما أن تعاون المحاسبين والقانونيين أصبح أمرا لا مفر منه للنجاح في ردع الاحتيال وغسيل الأموال والجرائم الاقتصادية. فممارسة خدمات المحاسبة القضائية تحتاج من المحاسب القضائي أن يتميز بالثقة الشخصية والحزم، المثابرة، المرونة، الشك المهني، القدرة على المحاجة والمجادلة، القدرة على التواصل مع الناس، القدرة على العمل ضمن فريق، الرغبة والقدرة على السفر، بالإضافة إلى امتلاك مهارة التحليل، مهارات المحاسبة الأساسية، مهارات المراجعة، مهارات حل المشاكل، مهارات تحليل البيانات، مهارات إجراء المقابلة واستخلاص المعلومات، مهارات الاتصال الشفهي والكتابي بفاعلية، مهارات الحاسوب الأساسية، مهارات استخدام تقنية المعلومات في المحاسبة، مهارات كتابة التقرير، مهارات الحاسوب القضائية، المعرفة بعلم النفس، المعرفة بعلم الإجرام، المعرفة بالقانون المدني والجنائي والإجراءات القضائية، الإلمام بالقوانين والمعايير المهنية المطبقة، الخبرة باستخدام قانون بنفورد والبرامج الحاسوبية المستخدمة في المراجعة وتحليل البيانات الالكترونية. تمثل المحاسبة القضائية احد أساليب المحاسبة المتعددة والتي ظهرت منذ عدة قرون لفض النزاعات الناشئة بين منشآت الأعمال والأطراف المستفيدة والتي تعد احد المهام الموكلة للمراجعين القانونيين والمحاسبين المعتمدين من قبل الجهات القضائية لإبداء رأيهم الفني حول القوائم والتقارير المالية أو العقود المنفذة بين كافة الأطراف المتعاملين مع منشآت الأعمال وتسمى المحاسبة القضائية بعدة بتسميات أخرى كالمحاسبة العدلية، المحاسبة التحقيقية أو التحليلية أو (الاستقصائية او غيرها، يعود تاريخها إلى ما يقرب من 200 سنة، تمثلت بشهادات أعطيت للمحاسبين تؤهلهم للمشاركة بإجراءات التحكيم وفض النزاعات بالمحاكم، فهي تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم، فهي تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار المالية والتقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية ومن ثم في عمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة.(شنقراي، بابكر،2015، 71)

يعتبر الفساد المالي من أبرز القضايا التي تواجه الاقتصاديات العالمية وبالأخص اقتصاديات البلدان النامية ، فهو ظاهرة عالمية تواجهها كل الدول باختلاف درجة نموها وتطورها ، وقد اتسعت في العصر الحديث وأخذت أشكال عدة ، وزاد من حدتها ذلك الفساد القادم عبر الحدود من خلال التعامل بين الدول أو الشركات العالمية أو المنظمات الدولية حيث أصبح موضوع الفساد المالي من الموضوعات التي تشغل الرأي العام المحلي والدولي نظرا لاستفحاله وخاصة في الدول النامية ، وخطورته على الاقتصاد والتنمية ، وبالتالي يعتبر تحد واضح المعالم للتنمية الاقتصادية (صاحبي،2016،أ)

لقد زاد الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين زيادة ملحوظة في ظل تفشي ظاهرة الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية ولجوء الإدارة الى اتباع ممارسات محاسبية احتيالية بهدف تغير حقيقة المركز المالي للمنشأة من اجل تحقيق اهداف ذاتية خاصة به ، كما واكب ظهور المحاسبة القضائية تطبيق مبادي الحوكمة المؤسسية التي تسعى نحو منع التلاعب والتحريف والخداع وتخفيض الاثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال على القوانين والمعايير والقواعد والضوابط التي تحدد العلاقة بين ادارة المنظمة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخر المرتبطة به بالرغم مما تسعى اليه مبادئ الحوكمة المؤسسية الا ان تراخي الادارة في تطبيقها سوف يودي الى الفساد الاداري المحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة(محمود، 2012، 326)

من خلال هذا الفصل سوف تسعى الباحثتان الى تعريف المحاسبة القضائية وذكر أهدافها واهميتها ونشأتها ومجالاتها وغيرها من المواضيع المتعلقة بها، وأيضا سوف تتطرق لمفهوم الفساد ومظاهرة وأنواعه وفي الأخير سوف تعمل على توضيح دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.

المبحث الأول : المحاسبة القضائية

تمهيد:

تعتبر المحاسبة القضائية بمثابة العلم المتخصص في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق للتحليل والتحري والاستفسار وفحص واختبار المسائل في القانون المدني والجنائي، في محاولة للوصول الى الحقائق من خلال تقديم الخدمات المختلفة، ويعتمد هدف المحاسب القضائي على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود الاحتيال او تقييم بعض الاضرار الاقتصادية. (شعبان،2016، 20)

لذلك يتناول هذا المبحث مفهوم المحاسبة القضائية وتاريخها وأسباب ظهورها ومجالات تطبيقها وموضوعاتها واهميتها، بالإضافة الى اهداف وخدمات المحاسبة القضائية.

أولا: مفهوم المحاسبة القضائيةForensic Accounting :

وردت العديد من التعاريف للمحاسبة القضائية منها:

- المحاسبة القضائية هي التكامل بين المحاسبة والمراجعة ومهارات التدقيق وببساطة فأن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة من وجهة نظر قانونية التي تقدم اعلى مستوى من التأكيد فالمحاسبة القضائية هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني والذي يوفر ادلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية (الجليلي ،2012، 12)

كما عرفت المحاسبة القضائية بانها مجال من مجالات المحاسبة التي تقوم على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والمراجعة ومهارات تحريات معرفة الأمور القانونية، وهي تركزعلى الفحص الماضي لإلقاء نظرة على المستقبل، وتزداد الحاجة إليها عند وجود شكوك مهنية ودعاوي قضائية تطلب الإدراك برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساعد على تأييد الدعاوي القضائية، وتنوير القضاء ومعاونيه على إقرار وتحقيق العدالة. (السيسي، 2006 ،44)

- وعرفت المحاسبة القضائية انها حقل من حقول المحاسبة تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من اجل كشف الأضرار الاقتصادية واعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي (الكبيسي ،3،2016)
- وكما عرف (غنيم ،2013، 32) المحاسبة القضائية على انها خدمة محاسبية ومهنية تنظر الى ما وراء الأرقام حتى تساعد على كشف الغش في القوائم المالية ومحاربة الفساد في الشركات
- إن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمبادئ المحاسبة والنظريات، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، ويشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية. أي إن المحاسبة القضائية: تتكون من عنصرين أساسيين هما:

أ. الخدمات القانونية التي تعترف بدور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً أو مستشاراً.

ب. خدمات التحقيق التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب القضائي، التي قد لا تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة

- إن المحاسبة القضائية تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة ومراجعة الحسابات، والشؤون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من القانون والبحوث، والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقرير والمحاسبة القضائية تؤدي على شكل إما شهادة أو استشارة (AICPA، 2005، 7)
- إن المحاسبة القضائية هي تطبيق المعرفة المتخصصة أو مهارة محددة للعثور على أدلة من المعاملات الاقتصادي (Joshui، 2003، 65)
- إن المحاسبة القضائية هي التكامل بين المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق، وببساطة فإن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة لوجهة نظر قانونية التي تقدم أعلى مستوى من التأكيد (Crumbly، 2006، 12)
- وفي تعريف آخر للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (1)
- انها تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني (CPA) في جمع وتحليل وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي تصل إليها للمحكمة أو مجلس الإدارة أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى (Houck، 2006، 5)
- وهي تطبيق المعرفة المحاسبية والقانونية وتكنولوجيا المعلومات باستخدام مزيج من التقنيات للدراسة والكشف عن حالات الاحتيال المالي وتقييم البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها وتقديم رأي وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بهدف كشف الانحرافات عن المعايير والتأكد من استخدام ممارسات المحاسبة والتدقيق بشكل مقبول عند اعداد البيانات المالية (وداد, 2014, 125)

وتتفق الباحثتان مع تعريف الجليلي للمحاسبية القضائية بأنها مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني والذي يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية

ثانياً: تاريخ المحاسبة القضائية

أقرب الأدلة على معرفة المحاسبة القضائية قد تم إرجاعه إلى إعلان في إحدى الصحف في غلاسكو، اسكتلندا، في عام 1824. في ذلك الوقت، كانت هناك دعوى للحكام والمحاكم والمحامين، والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي. ومع ذلك، فإنه بدء ظهورها في الولايات المتحدة وانكلترا في عام 1900م، عندها ظهرت المقالات التي وجهت بشأن منح شهادة الخبير (zysman، 2010، 18) . وإن الحاجة إلى المحاسبة الفضائية قد نتجت عن اللوائح التنظيمية والجنائية، وظهر ذلك واضحا منذ عام 1900 م، باعتماد ضريبة الدخل الاتحادية، مما أوجد طلباً للمحاسب القضائية وذلك بسبب التهرب من دفع ضريبة الدخل، نتيجة لذلك وضعت دائرة الإيرادات الداخلية (مصلحة الضرائب في امريكا العديد من التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية للكشف عن المتهربين من الضرائب ، واحدة من أولى حالات التهرب من دفع ضريبة الدخل التي كشفت عنها المحاسبة القضائية والتي كانت من العصابات سيئة السمعة آل كابوني، خلال الحرب العالمية الثانية، حيث قام مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي) باستخدام أكثر من 500 من المحاسبين الذين كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية(Douglas، 2010، 11) كما أن المحاسبة الفضائية تطورت على مر الزمن ، ويمكن تحديد الملامح الأتية التي تؤكد هذا التطور

1) في عام 1946 نشر، Maurice Pelouchet، وهو محاسب من نيويورك، مقالا بعنوان المحاسبة القضائية مكانها في اقتصاد اليوم "
2) في عام 1982تم إصدار كتاب بعنوان المحاسبية القضائية المحاسبة وشهادة الخبرة تم تكيفه من قبل Francis C. Dykeman
3) قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم 7 في عام 1989، الذي حدد ست مجالات لخدمات المحاسبة القضائية ومنها: تحديد قيمة الأضرار، ومنع الاحتكار، والمحاسبة، التقييم والاستشارات العامة، والتحليلات.
4) يضم أدب المحاسبة القضائية، مجلة المحاسبة القضائية: التدقيق والضرائب والاحتيال، نتيجة النمو في هذه المهنة.
5) تأسس المجلس الأميركي للمحاسبين القضائيين في آذار / مارس1997

6) حاليا، هناك ما لا يقل عن ست عشرة من الجامعات والكليات الأمريكية التي تقدم دورات في مجال المحاسبة القضائية (zysman، 2010، 21)

ثالثاً: أسباب ظهور المحاسبة القضائية:

زاد الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين زيادة ملحوظة في ظل تفشي ظاهرة الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية، ولجوء الإدارة الى اتباع ممارسات محاسبية احتيالية بهدف تغيير حقيقة المركز المالي للمنشأة من أجل تحقيق أهداف ذاتية خاصة بها. كما واكب ظهور المحاسبة القضائية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية التي تسعى نحو منع التلاعب والتحريف والخداع وتخفيض الأثر السالب لظاهرة عدم تمال المعلومات للواقع من خلال الارتكاز على القوانين والمعايير والقواعد والضوابط التي تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها. (Crumbly،2003، 135)

من أسباب ظهور المحاسبة القضائية عدم التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات بالرغم مما تسعى اليه مبادئ الحوكمة المؤسسية من أهداف إلا أن تراخي الادارة في تطبيقها سوف يؤدي الى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة ، ويعتبر الفساد المحاسبي راجعا في أحد جوانبه الهامة الى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك بخلاف الحقيقة ، يضاف إلى ذلك أن أهم أسباب انهيار المنظمات هو افتقار إدارتها الى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف واقص الخبرة والمهارة العائلية في أجهزة الرقابة الداخلية بالإضافة الى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للمنظمة.(الخضري ،2005، 95)

أيضاً من أسباب ظهور المحاسبة القضائية السلبيات الكثيرة التي وافقت استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية بالرغم من الفوائد والإيجابيات الكثيرة التي رافقت التقنيات التكنولوجية الحديثة إلا أنها وفي المقابل أفرزت سلبيات كثيرة بدأت تهدد وجودها وعلى رأس هذه السلبيات الجرائم التي ترتكب من خلالها كجرائم الحاسوب بشكل عام وجرائم الإنترنت بشكل خاص ، وباتت هذه الجرائم تهدد اقتصاديات الدول بشكل خطير جداً حيث ورد في تقرير عن أحد الاستطلاعات آن (12 %) من أنظمة الشركات المتعاملة عبر شبكة الإنترنت خلال عام (2001 م) تعرضت لاختراقات كانت غالبيتها من البنوك ، وقد استطاع قراصنة الإنترنت الوصول الى الملايين من بطاقات الاعتماد، وتشير إحدى الدراسات التي أجرتها مؤسسة الأعمال الأمريكية الخاصة في نوفمبر من العام (2002م) أن أكثر من 33,4 مليون من الأمريكيين قد تعرضوا لعمليات نصب واحتيال منذ عام (1990م) . ولذلك بدأت بعض الحكومات بالتوجه نحو سن قوانين وتخصيص جهات أمنية مؤهلة تقنية للتعامل مع مثل هذا النوع من الجرائم، كما تنبهت بعض الجهات المحاسبية المتخصصة لهذا الأمر وبدأت السعي الجاد لإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة تلك القصور الذي أسفر عنه الكثير من الانهيارات والفضائح المالية والمحاسبية.. (دهمش، القشي،2004، 1-4)

رابعا: أهمية المحاسبة القضائية:

تزايد الاهتمام بالمحاسبة القضائية بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية للعديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بسبب الاحتيال، مما أدى إلى زيادة الدعوى القضائية ذات الصبغة المالية أمام المحاكم، وفي الوقت الحاضر لم تعد خدمات المحاسبة القضائية مقتصرة على الجهات القضائية، بل أصبحت تطلب من جهات عديدة مثل البنوك، والشرطة، وشركات التأمين، والمنظمات الحكومية وغيرها(Bhasin,2007,1002). وتستمد المحاسبة القضائية أهميتها من العوامل التالية(السيسي، 2006، ص44-45)

1- إحدى المجالات الهامة التي تحمل فرص عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي.
2- تمثل تكاملا بين المحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحقيقات أكثر عمقا، وأكثر ارتباطا بالدعوى القضائية مما يجعل المحاسب القضائي مستشارا قضائيا على مستوى رفيع.
3- تبحث في الماضي وتذهب إلى ما وراء الأرقام، وتفتح الأبواب لمزيد من الدراسة والدراسة.
4- تساعد على إعداد محاسب قضائي على مستوى عالي من الخبرة والتأهيل يقوم بتقديم تقرير عن المهمة المكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.

5-تساهم في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية، وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، واكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية.

وترى الباحثتان أن المحاسبة القضائية تستمد أهميتها من مجالات الخدمات التي تقوم بها وتتضمن زيادة الثقة في القوائم المالية والمعلومات المحاسبية من خلال كشف ومنع وردع الاحتيال، والدعم القضائي، ومكافحة غسيل الأموال، والمساعدة في حوكمة الشركات، وتقدير الخسائر والأضرار الاقتصادية، وتقييم أنشطة الأعمال، وخدمات الحاسوب القضائية، ومكافحة وكشف التهرب الضريبي، وحل نزاعات حملة الأسهم، والمساعدة في حل نزاعات التأمين، والمساعدة في حل نزاعات تقدير المواريث ونزاعات الملكية العائلية، وذلك بسبب الخصائص والمهارات والخبرة التي يتميز بها ويمتلكها المحاسب القضائي.

خامسا: اهداف المحاسبة القضائية:

تهدف المحاسبة القضائي إلى تحقيق عددا من الأهداف من أهمها ما يلي (السيسي، 2006، ص45)

1. جمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد للمساعدة في تأييد الدعاوى القضائية.
2. إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة، الخبرة، والمهارة بالمحاسبة والمراجعة، ومهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.
3. حماية المال العام من أعمال الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في رفع كفاءة وفعالية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية.
4. تقييم الأضرار الناتجة عن إهمال المراجع الخارجي (Bhasin ،2007، 1001)
5. اكتشاف الاختلاس، تحديد كميته والإجراءات الجنائية التي تتخذ بشأنه.
6. جمع الأدلة في الدعاوى الجنائية.
7. حساب قيمة الأصول في نزاعات قضايا الطلاق.

إن الأهداف التي تخدمها المحاسبة القضائية تعود على الأفراد والمجتمعات بالفائدة الإيجابية، حيث أنها تأخذ دورة فاعلا في حل النزاعات المالية القضائية، وسببا في ردع من يحاولون الاحتيال وخيانة الثقة والأمانة. وتتلخص أهداف المحاسبة القضائية في عدة مناح ككشف عمليات الاحتيال والتهرب الضريبي او الممارسات الإجرامية التي ترتكب كالتلاعب في السجلات المالية، والسعي إلى تعويض المتضررين في حال تم تحديد هوية الشخص المسئول وهو يعد أهم الأهداف ، بالإضافة إلى إجراء التحقيقات للتأكد من الادعاءات المزعومة من قبل المشتكين والمتضررين، والقيام بالتحليل والتدقيق المناسب للتأكد من صحة مبالغ التعويض المطالب بها أمام المحكمة ، والمثول للشهادة أمام القضاء إذا استدعت الضرورة ، وجمع أدلة مالية قوية تدعم موقف المطالب القانونية ، فضلا عن تحديد مرتكبي جرائم الاحتيال ومواقع الاصول المالية المفقودة لاستردادها (Bhasin، 2007، 1000-1010)

وقد ذكر بعض الباحثين أن أهداف المحاسبة القضائية تتمثل في الآتي (السيسي،2006، 45):

1. تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش، وتجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد يساعد على تأييد الدعاوى القضائية.
2. توفر محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارة التحريات في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا خبراء أو مستشارين يساهمون في تنوير القضاء ومعاونته على تحقيق العدالة
3. حماية المال العام من الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الخارجية.

كما يرى آخرون أن من أهداف المحاسبة القضائية ما يلي (الجبوري، الخالدي، 2013، 461):

1. التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة إذ إن هدف المحاسب القضائي يعتمد على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود احتيال أو تكميم بعض الأضرار الاقتصادية.
2. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها فضلا عن اكتشاف حالات التهرب من الإلتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية
3. تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية المتكبدة أو المحتملة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها وتحديد المسئول عن ارتكاب الاحتيال .4/ إجراء التحليل والتحقيق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة، فضلا عن المثول أمام المحكمة إذا تطلب الأمر ذلك.

كما ذكر عدد من الباحثين أن هناك العديد من الأهداف التي يمكن أن تحققها المحاسبة القضائية منها توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية وبالتالي توفير التحليل المحاسبي الذي يقابل احتياجات القضاء لحسم الدعاوي موضوع النزاع (لطفي، 2015، 762)

وترى الباحثتان ان أهم أهداف المحاسبة القضائية هو القيام بالتحري عن عمليات الغش والحد من ممارسات الفساد المالي وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية

سادسا: مجالات تطبيق المحاسبة القضائية

الخدمات المقدمة من المحاسبية القضائية تكون متنوعة وفي مجالات متعددة من التحقيقات المالية لبيان ودعم الدعاوى القضائية في مواقف مختلفة، ويتطلب ذلك الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، والمدققين الداخليين، والمتخصصين في مجال الإفلاس، والمتخصصين في المجالات المصرفية، والدلالين المثمنين، وكذلك المحامين وأساتذة الجامعات، وكل هذه الاختصاصات يمكن تقديمها من قبل المحاسب القضائي ومن بين العديد من الخدمات التي يقدمها المحاسبون القضائيون هي: دعم الدعاوى، التعاقدات وشهادة الخيرة، والتسويات المالية للطلاق (فض المنازعات بين الأزواج ومعالجة المشاكل المالية المرافقة للطلاق) وتقييم الأعمال، وفقدان عادات التعاقدات ويمكن تحديد المجالات الرئيسة على النحو الاتي: (Scott ،2003، 27)

1. تقديم الاستشارات لحل المنازعات: تقديم الاستشارات لحل المنازعات هي خدمة يقدمها المحاسب القضائي، اذ يقدم رأيا يستند إلى وقائع معروفة. أما إذا كانت الحقائق غير معروفة، فإن المحاسب القضائي يقوم بالتحقيق في موضوع المنازعات، ومن ثم تكوين رأي على أساس التحقيقات التي يقوم بها
2. وتشمل الخدمات التي يقدمها الاستشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعاوى المدنية، والاستشارات بصدد منازعات المسؤولية المهنية تشمل تحديد مقدار الخسارة الناجمة عن الأحداث للمنازعات الخاصة بأداء المهن مثل التأمين، تأخر البناء، وسرقة الأسرار التجارية. أما الاستشارات الخاصة بالمنازعات المدنية تشمل تقييمات الأعمال التجارية، واختلاس موظف، وتقييم الأضرار المادية في القضايا محل النزاع
3. شهادة خبرة في الشؤون المالية: المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي التي تشتمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية أو في مجال إعداد وتحليل الضرائب، أو تقييم الأداء المالي، ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال، أو المساعدة في ترجمة الوثائق. ومن الجدير بالذكر أن عمل المحاسب القضائي في غاية الأهمية لأنه يجب ان نضع في اعتبارنا ان القاضي وهيئة المحلفين قد لا يكونون على دراية بلغة المحاسبة. وبالتالي، ينبغي للمحاسب القضائي تفسير كل شيء بدقة، وتجنب عرض الموضوعات بصورة معقدة. وعلى المحاسب القضائي في هذا المجال القيام بجميع أعمال التحقيق بنفسه لأن من مسؤوليته الرد في المحاكم وان عدم القدرة على الإجابة على سؤال وهو على منصة الشهود يمكن أن يلحق الضرر بسمعته المهنية والوظيفية في المستقبل.
4. التسويات المالية وتقييم أعمال الشراكة عند الطلاق: المحاسب القضائي كثيراً ما يدعى إلى حل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة، والشراكة في الأعمال التجارية، لأن وظيفة المحاسب القضائي تختص بتقييم الأعمال وتحديد وتقييم القيمة المالية للأصول والممتلكات. أي أن هدف المحاسب القضائي في تسوية المنازعات المالية عند الطلاق هو تقييم الأعمال لتحديد قيمة واقعية للأعمال بما يتفق مع هدف الخدمة أن تحقيق هدف المحاسب القضائي في الدفاع عن عمله يتوقف على قيامه بإجراء تحقيق عميق بصدد التسويات المالية الموضوع الطلاق، لأن المعلومات المتاحة قد تكون محدودة، فمن المهم على المحاسب القضائي إجراء تحقيق عميق.

سابعا: موضوعات المحاسبة القضائية

هناك علاقة مباشرة بين جوانب المعرفة والمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية وبين الموضوعات التي ينبغي للمحاسب القضائي أن يكون على معرفة تامة ببعضها، وإلمام بالبعض الآخر. وقد تناول الباحثون في هذا المجال هذه الموضوعات، وخاصة ما يتعلق بالجرائم المالية ومنها ما يلي:(سعد الدين،2010، 255)

1. الموضوعات المتعلقة بعلم الجريمة، بما في ذلك الدافع وراء الجريمة، والعلاقة السببية، وحجم ونطاق الغش أو الجريمة المالية.
2. الموضوعات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية، بما في ذلك إجراءات التقاضي، ونظام المرافعات الشرعية، والإجراءات المدنية والجنائية.
3. الموضوعات المتعلقة بطبيعة الجرائم الاقتصادية وأنواعها، والمنهجيات المستخدمة في ارتكابها، وإجراءات التحقيق، بما في ذلك إجراء المقابلات، وتحليل البيانات، واستخدام تحليل الارتباط.

4. الموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال وعمليات النصب والاحتيال وأنواعها، وكيفية الوصول إلى الأدلة المتعلقة بها.
5. القوانين والأنظمة المتعلقة بالضرائب والزكاة بهدف الوصول إلى فهم دقيق للتنظيمات والقوانين ذات العلاقة بالتهرب الزكوي والضريبي.
6. أنظمة المعلومات المتعلقة بأساسيات الحاسب الآلي، وكيفية تدفق الأموال من خلال الوسائط الالكترونية؛ بهدف الوصول إلى الأدلة ذات العلاقة بالجرائم المالية التي تتم في البيئة الرقمية.
7. أساليب وطرق التثمين (التقويم)؛ حيث توجد طرق معقدة للوصول إلى الأصول المخفية أو القيم الحقيقية للأصول.
8. الموضوعات ذات العلاقة بالدوافع النفسية والاجتماعية والسلوكية الارتكاب الجرائم المالية، وتصنيف الجرائم من الناحية النفسية والاجتماعية، ومعناها في نظر القانون.
9. أخلاقيات المال والأعمال؛ وتشمل القيم والأخلاق العامة وآداب وسلوك المهن في مجال المال والأعمال.
10. الموضوعات المتعلقة بمهارات الاتصال الكتابية والشفهية؛ بهدف القدرة على كتابة لوائح الدعاوى القضائية والتقارير، وحضور الجلسات القضائية في قاعات المحاكم، والقدرة على عرض القضية محل النظر، وتقديم الأدلة بالشكل المناسب.
11. الإلمام بالقوانين واللوائح والتشريعات الأخرى ذات العلاقة مثل: الأنظمة المتعلقة بالرشوة والتزوير والغش والسرقة، ونظام المحاسبين القانونيين، وأنظمة البنوك والشركات، ونظام الأوراق التجارية وسوق المال والاستثمار الأجنبي، وحوكمة الشركات وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة بالقضية محل النظر.
12. الموضوعات المتعلقة بفقه المعاملات المالية، وتقدير الجنايات، والنواحي المالية المتعلقة بالحدود الشرعية والدعاوى .

ثامنا: مؤهلات المحاسب القضائي

هناك الكثير من المهارات والخصائص التي تعدّ ضرورية للمحاسبين في اختصاص المحاسبة القضائية منها (Grippo ،2003، 7)

التعليم والتدريب المتقدم..

1. التعليم المستمر في التخصصات المناسبة
2. الخبرات المتنوعة في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات
3. مهارات الاتصال الشفوية والكتابية
4. الخبرة العملية التجارية
5. خبرة تدقيقية متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية
6. خبرة في مراجعة الحسابات
7. القدرة على التفاعل مع فريق عمله حيث يعمل المحاسب القضائي مع فريق من المحاسبين والمحققين.
8. مهارات التواصل مع الناس والمرونة

ومع ذلك، فإن أهم المهارات والخبرات، وهي الخبرة المكتسبة من خلال النضوج الطبيعي في هذه المهنة ومن خلال التجربة، المحاسب القضائي عليه أن يكتسب المهارات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات، والضرائب، والعمليات التجارية وإدارتها، والضوابط الداخلية، والعلاقات الشخصية، والاتصالات، والناس. ومعرفة كيف يعمل رجال الأعمال. كما أنه من الضروري أن يعمل المحاسب القضائي الذي يريد أن يصبح خبيراً مالياً في وكالات تنفيذ القانون أو المحاكم لكي يصبح لديه خبرة في العمل في قضايا الاحتيال المعقدة (Joseph ،2003، 76)

ومن خلال ذلك يمكن تحديد مؤهلات المحاسب القضائي بما يأتي (السيسي ,2009, 47):

1. خلفية علمية ومهنية وعملية بالمحاسبة والتدقيق وفهم أساسيات البيئة القانونية ومهارات الاتصال والتحري وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش
2. الإبداع والثقة عن طريق الأداء العالي وتفهم الأمور والإصرار والمثابرة على أداء | العمل والجدل في الدعاوى القضائية

3. معرفة متقدمة بالمعايير والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية
4. الإلمام بالتشريع الذي يخص الأمور المالية والمحاسبية مثل قوانين التجارة والشركات ونظام مسك الدفاتر
5. التأهيل الأكاديمي والمهني والحصول على شهادة خبرة في مجال الاختصاص.. "

المبحث الثاني : ممارسات الفساد المالي

تمهيد:

يعد الفساد المالي أحد أهم أنواع الفساد وأكثرها انتشارا في الوقت الراهن ، حيث يشكل هذا النوع تحديا رئيسيا أمام التنمية الاقتصادية ، وهذا راجع إلى آثاره السلبية التي تنخر في جسم المجتمعات المتقدمة والمتخلفة ، الغاية منها والفقيرة ، حيث أضحت بعض هذه المجتمعات في الدراسة عن أليات لمكافحة الفساد المالي ومظاهره للحد منها والقضاء عليها نهائيا انطلاقا مما سبق ، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول المفاهيم العامة الفساد ، أما المبحث الثاني فخصصناه للفساد المالي بمختلف مظاهره وعوامل ظهوره ومؤشرات قياسه ، فيما يخص المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى آليات مكافحة الفساد والجهات المسؤولة عن مكافحته (صاحبي ،2016، 3)

يتناول هذا المبحث مفهوم الفساد ومحاورة ومظاهرة وأنواعه وأسباب انتشاره وأيضا الاثار الاقتصادية للفساد المالي

أولا: مفهوم الفساد المالي

- الفساد المالي يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام الطبيعية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية فيها، وقبل البدء بتعريف الفساد المالي تلاحظ الباحثتان من خلال استعراض بعض الأدبيات السابقة ارتباط الفساد المالي بالفساد الإداري من خلال عبارة (الفساد الإداري المالي) فهل الفساد المالي هو الفساد الإداري أم يوجد اختلاف بينهما؟أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن الفساد الإداري هو الفساد المالي ، فالرشوة والاختلاس وسرقة المال العام مثال على الفساد الإداري وهي فساد مالي أيضا ، ففي بعض النواحي يكون الهدف من الفساد الإداري هو الحصول على الأموال وقد يكون في نواحي أخرى ليس الحصول على الأموال إنما لغرض آخر مثل المحسوبية في تعيين الموظفين وفق القرابة، أو الولاءات السياسية أو الحزبية أو القبلية، أو التسيب في العمل بالتأخير والانصراف قبل مواعيد الدوام (شحاتة، 2011، 27).

ومن خلال هذا المفهوم يتضح للباحثتان أن الفساد الإداري يتكون من شقين الشق الأول يتمثل في مخالفة القوانين والنظم واللوائح الإدارية وهو فساد إداري صرف، أما الشق الثاني يتمثل في الأطماع والمخالفات المالية وهو فساد مالي، أي لا يمكن أن يكون هناك فساد مالي إذا لم يكن هناك فساد إداري أو خلل في نظم الرقابة الداخلية، فالفساد المالي مرتبط مباشرة بالفساد الإداري وفي بعض الأحيان يكونان متلازمان لأن الأول يؤدي في الغالب إلى الثاني لكن في الغالب هما مفهومان منفصلان.

- يقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في مؤسسات الدولة أو مؤسسات القطاع الخاص فضلا عن الانحرافات التي تنشأ نتيجة ضعف نظم المعلومات المحاسبية وغياب ودورها الرقابي في مخالفة التعليمات بأجهزة الرقابة المالية ، ويقصد به أيضا كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتؤدي الى أكل أموال الناس بالباطل والى عدم استقرار المجتمع والى الحياة الضنك لطبقة الفقراء والمحتاجين وما في حكمهم).ويعرف أيضا بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه الموظف والذي يؤدي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للدولة من خلال هدر الموارد الاقتصادية أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي أو سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية مادية أو غير مادية ، عينية أو نقدية على حساب الاستقرار الاقتصادي للدولة أو المنظمة(خلف، 2011، 228).
- وعرف صندوق النقد الدولي الفساد المالي بأنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف الى استنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بالآخرين ، كما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه تحريف سلطة ما لخدمة مصالح خاصة سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أم بسلطة قضائية أم سلطة إدارية (عبود، 2010، 121)، أما الأمم المتحدة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003م فأنها رأت أن لا تعطي الفساد المالي تعريفا وصفيا أو فلسفيا بل انصرفت الى الإشارة الى الحالات التي يترجم فيها الفساد الى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم تجريم هذه الممارسات وهي الرشوة

بجميع صورها والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقود وتبييض الأموال وإساءة استغلال الوظيفة(محمد، 2006، 75).

- كما تم تعريف الفساد من قبل بعض الهيئات والمنظمات العالمية كل حسب وجهة نظره فعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة التي أنتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية يعرف البنك الدولي بوجه الخاص بالفساد على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص الفساد يحدث عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب أو وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة(عبد الفضيل ،2004 ،6)
- ويمكن ايضا تعريف الفساد المالي على أنه المخالفات المالية التي تتضمن (السعدي، 2009، 7):

1. القيام بعمل مخالف للقواعد والإجراءات المالية المنصوص عليها في الدستور والقوانين واللوائح
2. مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة وضبط الرقابة على تنفيذها
3. التلاعب في الأموال على شكل جرائم السرقة والاختلاس والاحتيال.
4. مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بالمشتريات والمبيعات وشئون المخازن وكافة القواعد والإجراءات والنظم المحاسبية السارية

- وكذلك عرف الفساد في اللغة الخراب وخراب الشيء هو تدميره هي ممارسات غير مشروعة أوغير أخلاقية تكون خروجا عن القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم الحياة أو المجتمع ومن ثم تودي تلك الأعمال إلى الإساءة للمصلحة العامة وبالتالي ضد الإصلاح في المجتمع. (الرازي، 1982: 66)
- اما التعريف القانوني للفساد فيتحدد من خلال الأخذ بنظر الاعتبار حالات الفساد حصرا والتي يمكن التقاضي عليها في المحاكم، فليس كل ما هو قانونياً يكون بالضرورة أخلاقيا والتصرف أو عدم التصرف والذي يجب أن يضاف إلى تعريف الفساد في هذه الحالة يبعد عن التعريف القانوني ويمكن في بعض الأفعال التي تنضوي تحت عنوان المحاباة وتعتبر فسادا ولكن لا تعتبر غير قانونية في الأدبيات الحديثة.
- ويعرف الفساد من مدخل أخلاقي على انه رد فعل يؤدي إلى تدني الأخلاق إي أنه فعل غير متوافق مع منظومة القيم المتبناة من قبل المجتمع لأنه يؤدي إلى التراجع الأخلاقي من خلال تعاطي الفساد (Oxford Concise Dictionary،1947، 256)
- الفساد هو سوء السلوك من قبل الشخص (الفاسد) الذي يقبل أو يوافق على هدية أو عرض أو وعد هبات أو منافع من أي نوع من أجل إنجاز، أو تأخير أو إهمال القيام بفعل بدخل مباشر أو غير مباشر كجزء من واجباته. وهذه جريمة لها اهمية مزدوجة لأنها تغطي وجود فاسد ومفسد في الوقت نفسه، كذلك يميز قانون العقوبات الفرنسي المادة 435 - 1، 435 - 3، 445 - 1 و445 - 2) فعل الرشوة، والذي هو حقيقة الراشي والرشوة، والذي هو حقيقة الفاسدين، والوظائف التي يطالها الفساد يمكن أن تشمل القطاعين العام والخاص، ولكن ما يترتب على الوظيفة ذات الطابع العام عقوبة أشد من تلك التي ينص عليها الفساد في القطاع الخاص.
- وكذلك عرف روبرت كلينجارد Robert. klitgard الفساد بانه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب مالية ، أو مكانة خاصة ، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة. (الخصبة، 2008، 5) ويلخص روبرت كلينجارد Robert _ Klitgard أن مكونات الفساد تتوضح في المعادلة التالية:

(الفساد - الاحتكار + حرية التصرف) – المساءلة

فالفساد يحدث عندما يحتكر صاحب منصب سلطة تقديرية على الأفراد ويتمتع بحرية التصرف مع ضعف المساءلة، وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذة بعين الاعتبار النزاهة والشفافية فوضعت الصيغة التالية:

الفساد - (الاحتكار + حرية التصرف) - (المساءلة + النزاهة + الشفافية)

- وقد عرف البنك الدولي الفساد بأنه استخدام شخص ما في منصب عام ومحاولة قيامه باستغلال هذا المنصب بهدف الكسب غير المشروع، وفي تعريف منظمة الشفافية الدولية الفساد هر شطط في استعمال السلطة العمومية واستغلالها من أجل الحصول على امتيازات خاصة لصالح فرد أو عائلة أو عشيرة أو طائفة أو جماعة . . . الخ، وهو غالباً على حساب تغييب معايير العدالة والنزاهة والمساواة والتكافؤ بين الأفراد والجماعات كافة (أبو كريم،2009، 79)

ويتضمن الفساد محاور عديدة أهمها الاتي: (الفتلاوي، 2012، 282)

- الفساد الأخلاقي: وهو الانحراف عن المعايير الأخلاقية والمسئولية الصادقة سواء حددت هذه المسئولية من قبل المجتمع أو الدولة أو الشركة أو المجموعة.
- الفساد السياسي: ويمثل الإنحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم، أو بيع المبادىء الموضوعية في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية لسبب أو أكثر كالخيانة أو التواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغوط وغيرها.
- الفساد الإداري: هو اختلال في سير العمل الإداري وانحرافه عن المسارات الصحيحة في الوصول لتحقيق أهداف دولة أو المنظمة بسبب تفشي كثرة الأخطاء المقصودة والتي تخدم أقرادا بعينهم من الموظفين كالرشوة والمحسوبية لتحقيق المصلحة الشخصية بالمصلحة العامة
- الفساد المالي: وهو الذي يأخذ الجانب المالي فقط، ويتمثل في العمليات والممارسات المالية غير القانونية، وهو ما يرتبط بمشكلة الدراسة في هذه الرسالة، وسوف يركز الباحث علي هذا الجانب من جوانب الفساد من خلال هذا الفصل.

وقد أضاف آخر المحاور التالية (غازي، 2008، 56)

- الفساد الاقتصادي: وتقوم بمثل هذا النوع من أنواع الفساد شبكات الجريمة المنظمة إذ تتم عمليات عسل الأموال في قطاعات مشروعة وأعمال التهريب، وينعكس هذا النوع سلباً على جوانب التنمية الاقتصادية ويهدد منابع الاستثمار.
- الفساد القضائي: وهذا النوع يبدا في المرحلة الأولى في فساد جهاز الشرطة من مراحل التحقيق الأولى حتى المراحل الأخيرة في القضاء والمحاكم.
- الفساد الثقافي والإعلامي ويحدث هذا عندما تقوم بعض الأطراف أو الأشخاص بتضليل وتشويش المفاهيم العامة لأفكار المجتمع والتلاعب بالمعلومات الصحيحة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

ثانيا: مظاهر الفساد المالي والإداري

1- الرشوة:

تعرف الرشوة بأنها دفع مال من قبل شخص أو عدد من الأشخاص الى جهة معينة قد تكون فردا أو مؤسسة أو شركة من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة أو تولي منصب معين أو لتسويغ التهرب من بعض الإلتزامات المالية الأخرى أو القانونية ، وتعرف أيضا بأنها إعطاء شي معين لشخص معين من أجل قضاء أمر معين دون وجه حق كتيسير شخص لمعاملة مخالفة للقوانين أو تنصيب شخص في منصب غير مؤهل أو مستحق له مع وجود من هو أكفأ منه ، وتأخذ الرشوة أشكال عديدة ، وقد تصدر منقبل أي فرد من أفراد المجتمع من أجل تحقيق مصلحة آنية ، وقد تكون من خلال شخصيات عامة ، وقد تأخذ الرشوة الطابع السياسي الذي يقصد منه تحقيق مصالح سياسية من خلال تولي مناصب معينة في مجالس أو وزارات أو غير ذلك . وتعتبر الرشوة من أكثر أنواع الفساد المالي شيوعا لما لها من آثار سيئة تعود على المجتمع وما فيها من ظلم لصاحب الحق (الراشدي، 2009، 7)

2- غسيل الأموال:

يطلق عليه أيضا تبيض الأموال ويعني ضخ أموال غير مشروعة وتوظيفها واستثمارها في عمليات مشروعة، هذه الأموال غير المشروعة عادة ما تتم عبر دول فقيرة أو في حاجة الى عملات صعبة

كالدولار. وبمفهوم آخر مصطلح غسيل الأموال يعني التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة وخلط هذه الأموال بأموال أخرى مشروعة من خلال استثمارها في مؤسسة مصرفية أو مالية أو أي مشاريع مباحة قانونا بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها الصفة الشرعية بعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية ، وتعد جريمة غسيل الأموال واحدة من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط عادة بالجريمة المنظمة لاسيما جرائم الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والقمار والتهرب الضريبي والجمركي والخطف والفساد السياسي وغيرها ، وتضر جريمة غسيل الأموال بالاقتصاد القومي وبحقوق الآخرين (عجيل، 2009، 33).

3- **الاعتداء على المال العام:**

ويشمل جرائم الاختلاس والسرقة والاحتيال والغش وتعرف هذه من خلال السطو على نقود وأشياء ذات قيمة تعود للمال العام من قبل أناس رسميين يعمدون الى إساءة استغلال مواقع المسؤولية التي هم فيها ، وقد أكدت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في المادة 17 من قانونها على ضرورة اتخاذ كل دولة ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم قيام الموظف العمومي عمدا لصالحه أو لصالح جهة أخرى بسرقة أو اختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق رسمية خصوصية كانت أم عمومية أو أي أشياء ذات قيمة مالية عهد بها اليه بحكم موقعه أو تسريبها بشكل آخر مما ينتج عنه ضرر مادي للدولة أو المنظمة(عبود، 2010، 122)

4- التهرب الضريبي والجمركي:

يعد التهرب الضريبي والجمركي واحد من أشكال الفساد المالي الذي يهدف من خلاله المتهرب الى عدم سداد ما عليه من ضرائب أو جمارك، ويقوم بهذا السلوك الفاسد رجال الأعمال من القطاع الخاص ويؤثر مثل هذا النوع من الجرائم على موارد الدولة وعلى الأداء الاقتصادي وعلى البنية الأخلاقية للمجتمع، ويأخذ التهرب الضريبي والجمركي عدد من الصور منها (زعارير، 2016، 1-38):

1. إخفاء النشاط الحقيقي للمكلف أو كتمانه حيث لا تصل معلومة الى ديوان الضرائب وبالتالي عدم سداد أي ضريبة مفروضة على الإطلاق
2. إخفاء كل ما هو ممكن من أرقام الأعمال من بيانات المكلف في الإقرار الضريبي وبالتالي عدم إظهار الوضع الحقيقي للدخل
3. تنظيم رخص الاستيراد بأسماء أشخاص لا علاقة لهم بالمؤسسة أو نشاطها بقصد التهرب من الحصول على براءة ذمة مالية للمستورد الذي علية ضرائب لم تسدد
4. تخليص البضائع تحت بند جمركي أقل من بند البضائع الحقيقي أو تقليص قيمة فواتير السلع المستوردة بنسب تصل إلى ما دون لوائح الأسعار المعتمدة من قبل إدارة الجمارك.

ويؤدي التهرب الضريبي والجمركي الى النقص في موارد الدولة وبالتالي إضعاف قدرتها على القيام بواجباتها المختلفة واللجوء الى الدراسة عن مصادر دخل أخرى لتعويض الإيرادات المفقودة بسبب التهرب وذلك مثل رفع أو تقليص الدعم عن بعض السلع والخدمات الضرورية مما ينعكس سلبا على المجتمع بصورة عامة

5- التزوير:

يقصد بالتزوير تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر بأحدي الطرق المادية أو المعنوية التي بينها القانون تغييرا من شأنه إحداث ضررا بالمصلحة العامة أو شخص من الأشخاص، وتأخذ عملية التزوير في أغلب الأحيان تزوير المستندات الثبوتية، تقليد التواقيع والأختام، تحريف البيانات المالية والمبالغ والأرقام والأسماء والعناوين والمستندات، الجدير بالذكر أن حالات التزوير في منظمات الأعمال الحكومية تتباين في أنواعها وحجم الضرر الناتج عنها إلا أن من أكثر الحالات شيوعا تتمثل في إضافة مبالغ على مستندات الشراء من قبل لجان المشتريات (الفتلاوي، 2012، 284)

6- الثراء غير المشروع:

وهي صورة من صور الفساد المالي وتعرف بأنها استغلال الموظف الثغرات الموجودة بالقوانين والتعليمات أو الأنظمة لينفذ من خلالها ما يعود عليه بالنفع الكثير فتزداد أمواله وأصوله بشكل لا يتناسب مع مدخلاته الحقيقية ولا يستطع الشخص تعليل تلك الزيادات بصورة معقولة. وقد نصت الاتفاقيات الدولية

لمكافحة الفساد على ضرورة محاربة الثراء غير المشروع نظرا لما تسببه تلك الظاهرة من آثار سلبية على الإقتصاد والمجتمع). (عبود، 2010، 122)

7- العمولات الخفية:

وهي منفعة يدفعها الشخص سواء كان طبيعي أم معنوي للموظف بعد استفادته من نفع ما وهي تقدم عرفانا للخدمة المحصلة وهذا ما يميزها عن الرشوة حيث أنها لا تشترط تقديم الخدمة ومن ثم لا تؤثر على قرار منح المنفعة إلا أنها قد تهدف إلى إيجاد علاقة دائمة مستقبلية تسمح بالاستفادة من بعض الامتيازات مستقبلا (حميد، 2012، 150)

8- الإضرار بالأموال أو المصالح:

قد يترتب على ممارسة الموظف لوظيفته إلحاق ضرر بالمال العام أو المصالح التي يشرف عليها نتيجة سوء الممارسة المهنية والإهمال كقيام الموظف المسؤول عن مصالح معينة بتخريب المال العام بجعلة غير قابل للاستعمال أو إتلافه من خلال الإنقاص من صلاحية استعماله أو حتى حرقه، كما يعتبر من الفسد المالي كل فعل يؤدي الى إفشاء أسرار المؤسسة مثل أسرار المناقصات، المساعدة على التهرب الجنائي، الإخلال بتوزيع السلع المقننة بزيادة أو إنقاص كميتها أو بيعها بغير سعرها الرسمي (حميد،2012، 152)

9- **إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية**

والتي تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل بمحاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها وذلك بسبب المرونة بالمعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بغرض تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين. (الكروي، 2015، 33)

ثالثا: أنواع الفساد المالي:

صنف عدد من الباحثين الفساد المالي وبمختلف صوره وأشكاله حسب القطاع الى نوعين فساد القطاع العام وفساد القطاع الخاص (الاعرجي،2012، 319)

1. فساد القطاع العام: يعد القطاع العام مرتعا مناسبا للانحرافات المالية والسرقات إذ يستغل فيه المسؤولون مناصبهم الإدارية لتحقيق أهداف لا علاقة لها بأهداف المنظمة التي يترأسونها ولا يهمهم خسارتها مادامت الدولة هي المالك الوحيد والقادرة على تعويض الخسائر وتغطية المال المسروق
2. فساد القطاع الخاص: ويتجسد هذا النوع من صور الفساد في قيام بعض التجار ورجال الأعمال في القطاع الخاص بإعطاء الرشاوي للمسئولين أو الموظفين بالقطاع العام بغرض شراء ذمتهم لإمدادهم بالمعلومات السرية التي تفيدهم لأغراض المنافسة على المناقصات أو المزايدات العامة أو غيرها، أو إعطاء مبالغ للمنافسين مقابل الضمان بعدم دخول السوق بينما يضمن المستثمر الراشي قيمة ما دفعه كرشوة على سعر السلعة أو الخدمة المقدمة للمستهلك أو الزبون النهائي

وهناك من يصنف الفساد المالي من حيث حجمه الى نوعين هما الفساد الأكبر والفساد الأصغر. (نوزاد، 2001، 80)

1. الفساد الأكبر: ويتمثل في قيام بعض القادة السياسيين وكبار الموظفين في الدولة بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص، واختلاس الأموال العامة وتلقي الرشاوي وابرام العقود والصفقات التي يكون رأس مالها من مقدرات الدولة مقابل الحصول على العمولات، وينشأ مثل هذا النوع من الفساد أثناء الأزمات وعند غياب الرقابة المركزية.
2. الفساد الأصغر: ويتمثل في الرشاوي التي يتلقاها الموظفين مقابل التسهيلات غير المشروعة قانونا مثل الابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة وتحقيق أرباح مخالفة للأنظمة والقوانين النافذة، كما يمكن أن يحدث هذا النوع من الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة بسرق اموال الدولة مباشرة أو اختلاسها

فيما يصنف آخرون الفساد المالي بحسب نطاق انتشاره الى فساد دولي وفساد محلي. (وتوت، 2005، 1)

1. الفساد الدولي: يأخذ هذا النوع من الفساد أبعادا واسعة وكبيرة تصل الى نطاق العالمية، وتصل الأمور أن تترابط الشركات المحلية والدولية بأنظمة الدولة والقيادة السياسية فيها في شكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الفصل بينهما، ويعتبر هذا النوع هو الأخطر على الإطلاق لأنه يكون بعيد المدى
2. الفساد المحلي: ويقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب من الإدارة الوسطى أو الدنيا ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم المالية بشركات أجنبية تابعة لدول خارجية.

رابعا: اسباب انتشار ظاهرة الفساد المالي

نتيجة إلى حجم الأخطار والأضرار التي يمكن أن تلحق بالدولة والمجتمع من جراء شيوع الفساد وانتشاره بين أفراد المجتمع فانه يجب التأمل والتفكير كثيراً في اساليب التخلص والنجاة من هذا الداء الخطير، ولوضع العلاج لا بد من التقصي عن أسباب سريان الفساد في مجتمع ما، وهذه الأسباب تتجلى في أسباب سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية يمكن عرضها كما يلي (خير الله، 2004 ،67)

1. الأسباب السياسية

لا شك أن الفساد يمثل داء منتشر في أغلب الأنظمة السياسية، فهو لا يقتصر على الدول النامية فحسب، وإنما يمارس في المجتمعات المتقدمة وإن كان بنسب أقل فالفساد يكون بنسبة أعلى في الأنظمة السياسية التي لا يوجد عندها مساحة كبيرة من الديمقراطية والثقافية والمسألة، ولا تتاح فيها حرية التعبير والرأي والرقابة، بحيث لا تخضع تصرفات السلطة السياسية للرقابة والمساءلة والنقد، في ظل عدم وجود أجهزة إعلام حرة قادرة على كشف الحقائق واظهار مواطن الفساد.

كما يساعد على انتشار الفساد ضعف السلطة القضائية بحيث تبدو فاقدة لاستقلالها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي يؤدي إلى أن القانون لا يطبق على الجميع وأن هنالك أشخاص فوق القانون تبعاً لمناصبهم السياسية والإدارية

2. الأسباب الإدارية

تلعب الإدارة دوراً كبيرا في مكافحة الفساد، لا بل تعد مسؤولة مسؤولية تامة عن مكافحته، ولعل أهم الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى تفشي الفساد ما يلي (أبو ديه، 2004: 7):

أ- تخلف الإجراءات الإدارية والروتين والبيروقراطية.
ب- غموض الأنظمة وتناقض التشريعات وكثرة التفسيرات
ت- ضعف دور الرقابة وعدم فعاليتها وافتقارها إلى الكوادر المؤهلة والمدربة.
ث- عدم اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، والوصول إلى المناصب عن طريق أساليب غير مشروعة، فالذي يدفع الرشوة من أجل الوصول إلى موقع معين فانه عندما يصل إلى هذا الموقع سوف يبدأ بالتفكير في استرجاع ما دفعه، وبعد ذلك بدفعه حب المال والجشع إلى طلب المزيد، الأمر الذي يصبح جزء من حياته في العمل والتفكير. وهذه الفلسفة هي التي تعزز وتدعم الفساد وتؤدي إلى شيوع الفساد في المجتمع فقد أظهرت دراسة قام بها باحثون وخبراء نشرتها مؤخراً مصادر رسمية أظهرت بأن 80% من أسباب انتشار الفساد هي تمتع البعض بمناصب ومراكز تجعلهم بعيدين عن المحاسبة

3. الأسباب الاقتصادية

لعل العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤدي إلى انتشار الفساد، وهذا الأمر يعود إلى الأسباب الاقتصادية الأتية (الذهبي 2007: 33):

أ- انخفاض مستوى المعيشة وتثني الأجور مقابل الارتفاع المستمر في الأسعار

أن الموظف الذي يرتشي يكون عادة ضحية للحاجة الماسة للنقود، فهو منقوع في أغلب الأحيان إلى ارتكاب الجريمة رغبة منه في الحصول على احتياجاته التي لا يقدر على شرائها بسبب تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار، نظراً لضعف القوة الشرائية لمرتب الموظف الذي لم يعد يكفي لسد هذه الحاجات

ب- سوء توزيع الدخل القومي

أن سوء توزيع الدخل القومي يجعل الأموال تتمركز الذي قلة من الأشخاص، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة حد التمييز الطبقي، حيث تصبح الطبقة الغنية أكثر غنى والطبقة الفقيرة أكثر فقراً لذلك سوف يتولد

لدى الموظف شعور الحقد والحسد والبغيضة، ويعبر عن هذا الشعور من خلال أخذ الرشاوي من أصحاب رؤوس الأموال.

4. الأسباب الاجتماعية

يعد الفساد سلوك اجتماعي غير سوي قد يلجأ إليه الفرد أو الجماعة كوسيلة لتحقيق غايات لا يستطيع الوصول إليها بالوسائل المشروعة أو بالطرق التنافسية المتعارف عليها، أن أبرز الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى انتشار الفساد هي الاتي (مشكور، كريم، عبد الحساني،2019، 10)

أ- ضعف الوعي الاجتماعي: غالبا ما يلاحظ أن الانتماءات العشائرية والقبلية والولايات الطبقية والطائفية وعلاقات القربى تشكل سببا رئيسيا في هذه الانحرافات الإدارية، بحيث يتم تغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة

ب- انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للأفراد: تفتقر شريحة كبيرة من أفراد المجتمع إلى الثقافة العامة، ناهيك عن الثقافة القانونية، فجهل المواطن بالإجراءات الإدارية، وجهله بالقانون يجعل منه فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظف الذي يحاول دوماً تعقيد الإجراءات للحصول على الفساد، فالمواطن البسيط يجد نفسه مضطراً لتقع الرشوة في سبيل انجاز عمل اور معاملة بالسرعة الممكنة

ت- ضعف إحساس المجتمع بمدى خطورة الفساد على الانظمة: أصبح الأفراد يشعرون بان دفع المبلغ مقابل إنجاز بعض أعمالهم لا يعد من قبيل الفساد بعد أن كان المرتشي يعد في نظر المجتمع مرتكباً للخطيئة، بل يجتهدون لإعطائها نوع من المشروعية، فالبعض يسميها إكرامية أو هدية أو أتعاب وغيرها.

ث- ضعف الوازع الديني والأخلاقي: يعتبر الوازع الديني هو الرادع الأقوى والأجدى من جميع العقوبات الوضعية، فهو يمثل رقابة ذاتية على سلوك الفرد ويوجهه نحو الخلق الحسن والسلوك القويم

خامسا: الآثار الاقتصادية للفساد المالي

يعتبر الفساد المالي من أكبر معوقات التنمية الاقتصادية إذ يؤثر على استقرار مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية مما يزيد من تكلفة المشروعات ويخفض العائد على الاستثمار، ويمكن تلخيص مجمل الآثار الاقتصادية للفساد المالي في النقاط التالية (حبيش، 2012، 290)

1. آثار على النمو الاقتصادي:

يعد الفساد من أكبر معوقات التنمية المستدامة في الدول حيث يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن فساد الرشاوي والعمولات الى التكاليف الكلية مما يرفع التكلفة الإجمالية للمشروعات وبالتالي ينخفض العائد على الاستثمار.

2. آثار على مستوى التنمية:

يعتبر مستوى التنمية المحقق هو المعيار الحقيقي والمنطقي لقياس تطور الدول ، وتنعكس مظاهر التنمية في ارتفاع معدلات النمو على أرض الواقع بهدف القضاء على كافة مظاهر التخلف والعجز والعوز ، وهذه المظاهر ليس مردها دوما الى قلة الأموال أو فقر الدولة بل قد تكون هناك أموال وفيرة إلا أن مظاهر التنمية لم تتحقق ومرد ذلك الى الفساد المالي .3- آثار على الدخل القومي وتوزيعه : يؤدي انتشار الفساد المالي الى تحصيل أموال طائلة دون وجه حق ،هذه الأموال غالبا يتم تهريبها الى بنوك أجنبية من أجل إخفائها والاحتماء بالسرية التي توفرها الأجهزة المصرفية في الخارج ، ومع تكرار هذه العمليات الإجرامية يحرم الاقتصاد الذي تكونت فيه تلك الأموال من أية فوائد إيجابية لو تم استثمارها محلية

3. آثار على الادخار المحلي:

حيث توجد دوما علاقة عكسية بين الفساد المالي والادخار المحلي، بمعن أنه كلما زادت معدلات الفساد المالي والاقتصادي كلما قل معدل الادخار المحلي وذلك بسبب تهريب تلك الأموال إلى الخارج خشية فضح أمرها وبالتالي تقل المدخرات التي كان من الممكن أن توجه لتنمية الاقتصاد القومي أو المحلي.

4. آثار على قيمة العملة الوطنية:

تؤدي بعض حالات الفساد المالي الى حصول بعض الأطراف على مبالغ مالية كبيرة دون أن يقابلها زيادة في حجم السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم، إضافة إلى أن إخفاء الأموال

المختلسة محلية يتم إخفائها في الخارج مما يجعل الطلب على العملة الأجنبية أكبر منه على العملة المحلية وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية.

أيضا من الآثار الاقتصادية للفساد المالي الآتي (الجبوري، 2011، 47):

1. تردي حالة توزيع الدخل والثروة، ويظهر ذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المتميزة في المجتمع وفي النظام السياسي مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مواكبة الأصول بصورة مستمرة.
2. الموارد العامة للدولة، من خلال الحول دون وصول الإيرادات العامة إلى خزينة الدولة واستعمالها من قبل المفسدين في مصالحهم الخاصة الأمر الذي ينعكس على تدني مستوى الخدمات التي من المفترض ان تقدمها الدولة للمصلحة العامة
3. الحد من النمو الاقتصادي، نتيجة تحكم قلة من الأفراد أو المجموعات بأحجام كبيرة من مصادر الأموال العامة حيث يتغير نظام استخدام الأموال عن مساره الطبيعي القائم على العرض والطلب الى مسارات أخرى منها تحويل الأموال إلى خارج البلاد مثلا.
4. ضعف الإيرادات الحكومية، حيث تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج أو الدخل أو الواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة أو الجمارك المستحقة على هذه الأنشطة مثلا.

أيضا من الآثار الاقتصادية للفساد المالي الآتي (كنعان،2008، 70)

1. الانصراف عن العمل الجاد والمنتج: وهو ناتج عن تبني الحصول على الأموال بالطرق السهلة عن طريق الفساد، وما دام الحصول على الأموال سهل بهذه الطرق غير المشروعة فلا داعي للعمل المنتج الذي يكلف طاقات عقلية وبدنية ومالية، فإذا وجد الإنسان المال بطرق سهلة عن طريق الفساد فإن الفرص البديلة المقابلة تنعدم لعدم الاهتمام بها والدراسة عنها وهذا له خطره على أمن الدول واستقراراها بانتشار الفساد فيها وانتشار العطالة وانهيار الاقتصاد العام.
2. انتشار أنواع من الممارسات التي تقع تحت ما يسمى ظاهرة الاقتصاد الأسود: هذه الممارسات مثل تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة غير المشروعة، تهريب السلع غير المسموح بتداولها، تجارة الأعضاء البشرية، أو تدمير البيئة من خلال فساد الزراعات أو تلوث المياه والهواء عن طريق تجارة أو صناعة مستلزمات غير صالحة للاستعمال البشري أو استخدام معادلات كيماوية غير مسموح بها عالمية، وغيرها من الممارسات القذرة.
3. عدم دقة بيانات المؤشرات الرئيسية للاقتصاد القومي: وذلك لأن الأموال الناتجة من ممارسات الفساد لا ترتبط بالمقومات الاقتصادية الوطنية كالناتج المحلي الإجمالي أو المشاركة في مشروعات خطة التنمية للدولة، فالمقومات الرئيسية للاقتصاد يتم حسابها من خلال حسابات مدونة ومعلنة بينما أموال الفساد غير مسجلة وغير معلنة لأنها تمارس في الخفاء مما يؤدي إلى إرباك السياسات الاقتصادية للدولة لصعوبة الوقوف على بيانات حقيقية تعتمد عليها السياسة الاقتصادية في اعتماد آلياتها.
4. وقوع الاقتصاد الوطني تحت ايدي العصابات الدولية: وذلك لان من يمارسون الفساد في بلادهم لا يأبهون بقضية الوطنية والحرص على المصلحة العليا للبلاد بل يبيعونها لعصابات دولية تسعى للتحكم في مقدراته وثروته.
5. وقوع الاقتصاد الوطني تحت أيدي العصابات الدولية: وذلك لأن من يمارسون الفساد في بلادهم لا يأبهون بقضية الوطنية والحرص على المصلحة العليا للبلاد، بل يبيعونها لعصابات دولية تسعى للتحكم في مقدراته وثرواته.

سادسا: جريمة الفساد المالي في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي

وفقا لأحكام المادة (67) من النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية التي تنص على أنه" تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شئون الدولة وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية وتمارس اختصاصاتها وفقا لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومحلس الشورى". وبالتالي يتبين لنا أن الهدف الرئيس لسن الأنظمة وعمل الإدارة العمومية هو تحقيق المصلحة وبالتحديد المصلحة العامة، ورفع المفسدة، وفي هذا الإطار تندرج السياسات والاستراتيجيات الخاصة مكافحة جريمة

الفساد المالي والتي يجب أن تكون وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية. وعلى هذا الأساس سوف يقع التعرض إلى الأفعال والانحرافات المتعلقة بالفساد المالي وكيفية تحديدها في إطار الشريعة الإسلامية والنظام السعودي.

سابعا: خصائص وآليات النظام السعودي لمكافحة الفساد المالي في ظل المواثيق الدولية. (الفارس، 2008، 18)

تعتبر مكافحة جريمة الفساد المالي من أولويات اهتمامات النظام السعودي والقانون الدولي نظرا لأن أعمال الفساد المالي مختلفة نوعا ما عن الأعمال الإجرامية الأخرى وذلك لتعدد ضحاياها من جهة، بالإضافة إلى أن هذا الصنف من الفساد يعتبر ظاهرة متعددة الجوانب سواء من حيث صوره أو نتائجه وآثاره من جهة أخرى. فأصبح من الضروري الدراسة عن آليات وتدابير قانونية موضوعية وإجرائية حديثة لمكافحة هذا النوع من الفساد وبالتالي تقديم تصورات واستراتيجية داخلية ودولية في آن واحد تأخذ بعين الاعتبار جملة الجوانب المتعلقة بالوقاية وردع هذه الجريمة. ولم يكن اهتمام المجتمع الدولي بظاهرة الفساد أمرة جديدة فجميع السلطات العامة تدرك خطورة هذه الظاهرة ومدى تأثيرها السلبي على التنمية البشرية والتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتحديها الدائم لاستقرار المجتمعات وأمنها وتعطيلها لحكم القانون وتقويضها للقيم الأخلاقية غير أن الجديد هو ترجمة هذا الاهتمام عبر بلورة مجموعة من الأطر القانونية الدولية التي تتناول موضوع الفساد وتحاول الإحاطة به من أجل معالجته بفعالية دون المساس بالسيادة الوطنية وضمن أطر التعاون والتكامل الدوليين. وأبرز هذه الأطر هي "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" التي لم تأتي من فراغ بل كانت وليدة تنامي القلق المتعلق بظاهرة الفساد ونتيجة الجهود الحثيثة التي قادها الأمم المتحدة عبر وكالاتها المتعددة للوصول إلى إطار جامع يمكن من خلاله مكافحة ممارسة الفساد بصورة فعالة. حيث تمثل هذه الاتفاقية تطورا هاما في المسار القانوني الدولي، ذلك أنه للمرة الأولى يتم التوصل إلى توافق حول عدد من المفاهيم التي تحكم العمل القانوني في مجال الممارسات التي اصطلح على اعتبارها فساد. وهو ما أدى إلى المصادقة على هذه الاتفاقية من طرف المنظم السعودي وبالتالي إعطائها القوة الإلزامية على النطاق الداخلي.

سنت المملكة العربية السعودية العديد من التشريعات التي تلعب دورا مهما في مكافحة الفساد وهي:((الكثيري،2018، 128)

1. النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992م
2. نظام مجلس الشورى الصادر عام 1992م
3. نظام مجلس الوزراء الصادر عام 1993م.
4. نظام مكافحة غسل الأموال الصادر عام 2012م.
5. نظام القضاء الصادر عام 2007م.
6. نظام ديوان المظالم الصادر عام 2007م.
7. نظام المحاماة الصادر عام 2001م.
8. نظام المرافعات الشرعية الصادر عام 2013م.
9. نظام الإجراءات الجزائية الصادر عام 2013م.
10. نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر عام 2007م.
11. نظام التعاملات الإلكترونية الصادر عام 2007م.
12. نظام مكافحة الغش التجاري الصادر عام 2008م.
13. نظام الخدمة المدنية الصادر عام 1977م.
14. نظام تأديب الموظفين الصادر عام 1971م.
15. نظام محاكمة الوزراء الصادر عام 1961م.
16. نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر عام 2006م.
17. نظام مكافحة الرشوة الصادر عام 1992م.
18. نظام وظائف مباشرة الأموال العامة الصادر عام 2014م.
19. النظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود الصادر عام 1990م.
20. نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر عام 2005م.

21. النظام الجزائي لجرائم التزوير الصادر عام 2013م.
22. نظام الدفاتر التجارية الصادر عام 1989م.
23. نظام السجل التجاري الصادر عام 1995م.
24. نظام الاستثمار الأجنبي الصادر عام 2000م.
25. نظام مراقبة البنوك الصادر عام 1966م.
26. نظام الأسلحة والذخيرة الصادر عام 2005م.
27. تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الصادر عام 2011م.
28. نظام قوات الأمن الداخلي الصادر عام 1965م.
29. قرار مجلس الوزراء رقم (15) لعام 1999م الخاص بتطبيق التوصيات الأربعين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن فريق العمل المالي .(Fata)
30. اللائحة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الصادرة عام ١٩٩٨م.
31. اللائحة التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الصادرة عام ١٩٩٨م.

في إطار تدعيم الأحكام القانونية الخاصة بمكافحة الفساد المالي في المملكة العربية السعودية أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله" الأمر الملكي رقم أ/٣٨) وتاريخ 10/2/ 1439ه المتضمن ما يلي:

أولا: تشكيل لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد، وعضوية كل من: رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية المكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة.

ثانيا: استثناء من الأنظمة والتنظيمات والتعليمات والأوامر والقرارات تقوم اللجنة بالمهام التالية:

1. حصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام.
2. التحقيق، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والفصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات أيا كانت صفتها، ولها الحق في اتخاذ أي إجراءات احترازية تراها حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال.
3. اتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام واتخاذ ما تراه بحق الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج وإعادة الأموال للخزينة العامة للدولة وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة، ولها تقرير ما تراه محققة للمصلحة العامة خاصة مع اللذين أبدوا تجاوبهم معها.

ثالثا: للجنة الاستعانة بمن تراه ولها تشكيل فرق للتحري والتحقيق وغير ذلك، ولها تفويض بعض أو كامل صلاحياتها لهذه الفرق.

رابعا: عند إكمال اللجنة مهامها ترفع لنا تقريرا مفصلا عما توصلت إليه وما اتخذته بهذا الشأن.

خامسا: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده، وعلى جميع الجهات المعنية التعاون التام لإنفاذ ما تضمنه أمرنا هذا".

المبحث الثالث : دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي

تمهيد:

واجهت مهنة المحاسبة الكثير من المشاكل جراء قضايا الفساد المالي من أهمها فقدان ثقة جمهور المستفيدين في مهنة المحاسبة، وترتب على ذلك تعرض الفكر المحاسبي التقليدي للعديد من الانتقادات نظرا لقصوره في معالجة قضايا الفساد المالي نتيجة المرونة في تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية، وترتب على ذلك أيضا زيادة اهتمام المحاسبين والمراجعين بسبل وآليات اكتشاف قضايا الفساد المالي ومحاربتها. وتعتبر المحاسبة القضائية واحدة من الآليات الحديثة في منع واكتشاف الغش والفساد لما لها من دور كبير في تطوير العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي وذلك من خلال توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية حيث تستعين العديد من الحكومات والشركات بالمحاسبين المشابهين للشرطة السرية نظرة تزايد وتعقد القضايا المالية.

أولا: عمل المحاسبون القضائيين

يعمل المحاسبون القضائيين مع أجهزة الاستخبارات والرقابة المالية بغرض نقل صورة واضحة عن شرعية الأنظمة والأنشطة المالية للمؤسسات المشكوك بها، وتكون هذه الصورة في شكل تقارير مفصلة تقدم للجهات المعنية، ففي نيجيريا مثلا توجد لجنة الجرائم المالية، وفي كندا يوجد مركز تحليل التقارير والمعاملات المالية، وفي أمريكا توجد شبكة مكافحة الجرائم المالية. كما شكلت مجموعة الدول الصناعية السبع في العام (1989م) تنظمه دولية لمراقبة الأنشطة المالية سمي بفريق عمل النشاط المالي، ويعمل هذا الفريق على مراقبة الأنشطة المالية المشبوهة، كما تستخدم وزارة الأمن الداخلي الأمريكية ووزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي على نحو متزايد المحاسبين القضائيين للتحقيق في الجرائم المالية خصوصا عندما يكون هناك حالات من جمعيات أو مؤسسات زائفة تعمل كواجهة لعمليات غير مشروعة داخل الدولة أو المنظمة. وفي كل هذه الأجهزة يكون الدور الرئيسي للمحاسب القضائي حيث يقوم بتفسير وتلخيص وعرض الأعمال والصفقات المالية محل الشك بطريقة منطقية مفهومة ومدعمة بالحقائق. فضلا عن ذلك فان المحاسب القضائي كشاهد خبير في المحاكم يكون من واجبه عند التكليف القيام بالمساعدة في أي إجراءات قانونية من شأنها مساعدة القضاء في فهم تفاصيل أكثر بخصوص المعاملات المالية محل التحقيق، اضافة الى الإبلاغ عن نقاط القوة والضعف في المواقف المتخذة وكتابة التقارير المدعمة بالأدلة الحقيقية ذات الصلة بالقضية موضوع النزاع. (جميل، الجليلي، 2012، 91)

وعلى الرغم من أن مساعي محاربة الفساد المالي في مختلف أنحاء العالم إلا أن جهود معظم الدول تبقى متعثرة ، وبما أن الأمن التجاري والاقتصادي لا يقل أهمية عن الأمن السياسي والاجتماعي فقد اتجهت أنظار العالم الى المحاسبة القضائية باعتبارها واحدة من أهم الآليات في محاربة الفساد المالي والحد من عملياته .حيث تعمل المحاسبة القضائية على تقوية وتعزيز آليات الرقابة بهدف حماية تنظيمات الأعمال من الجرائم المالية ، والتأكد من أن إجراءاتها الرقابية المضادة لعمليات الفساد المالي فعالة وقوية ، كما يمكن أن توفر المحاسبة القضائية أساس سليم للمعلومات الحقيقية التي يمكن أن تستخدم للمساعدة في حل النزاعات التي قد تنشأ في المستقبل (Bressler، 2012، 52)

ومما يؤكد ضرورة أهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي بغرض إعادة الثقة في التقارير المالية عند جمهور المستفيدين وأصحاب المصالح وتحقيق استمرارية منشآت الأعمال المخالفات المحاسبية والمالية التي قامت بها بعض الشركات العالمية في عدد من الدول حول العالم ، والانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها أجزاء متفرقة من العالم وافلاس مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية في العام 1994م بخسارة قدرت بمبلغ (179) مليار دولار ، وانفجار الأزمة المالية لشرق آسيا عام (1997م) و انهيار عملاق الطاقة الأمريكية شركة إنرون Enron) عام (2001م) بأصول تقدر قيمتها بحوالي (63,4) مليار دولار ، وما تبع ذلك من انهيار أكبر شركة مراجعة بالعالم وهي شركة آرثرأندرسون (Arthur Andersen) لثبوت تورطها بانهيار شركة إنرون ، ثم توالت بعد ذلك الانهيارات فانهارت شركة وورلد كوم (World Com) الأمريكية للاتصالات ، وشركة بارمالىت (Late Parma) الأوربية للأغذية، ثم الأزمة المالية العالمية مع بدايات العام (2007م) التي اكتوى العالم كله بنيرانها ولايزال حيث انهارت العديد من الشركات العالمية وعدد من البنوك العالمية بعد سنوات طويلة من الكفاح والنجاح واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط في الأزمة ، ويتواصل مسلسل الانهيارات ليطال شركات ومؤسسات

كبيرة في أوروبا وآسيا ، وقد كان من أسباب تلك الأزمة عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية وتطبيقها بشكل سليم والتلاعب في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي ومحتوى التقارير المالية والتقاضي عن الأخطاء وما صاحب ذلك من تواطؤ مكاتب المراجعة مع مسئولي تلك الشركات وتوسع دائرة الفساد بين المسئولين الكبار لهذه الشركات (السعد، 2013، 6)

وعلى مستوي الوطن العربي ظهرت العديد من حالات الفساد المالي بدءا بمشكلات بعض المصارف اللبنانية في السبعينات من القرن الماضي كتعثر بنك المشرق نتيجة سوء استخدام الإدارة العليا للأموال واستغلالها في تعاملاتهم الخاصة ، وكذلك مشكلة سوق المناخ الخطيرة التي وقعت في الكويت في عام (1882م) والمتعلقة يتداول الأوراق المالية والتي نتجت عن غياب الرقابة الجادة والمناسبة من قبل الأجهزة المشرفة على السوق ،وما حدث بالأردن من تعثر بنك البتراء في عام (1989م) ، وكذلك ما شهدته مصر من أحداث شركات توظيف الأموال وتورط التجار في مضاربات سوق الذهب العالمية مما أدى الى تحقيق خسائر قدرت بحوالي100 مليون جنيه ، ومشكلات هروب العديد من رجال الأعمال بملايين الجنيهات المقترضة من البنوك المصرية حيث كشفت الوقائع عن مخالفات خطيرة في إجراءات منح القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الأحداث التي تسببت في إحداث تغييرات واسعة في مهنة المحاسبة والمراجعة(الهادي، 2016، 250)

ومن خلال ما سبق تؤكد الباحثتان ما توصل اليه عدد من الباحثين من أن المحاسبة القضائية تعتبر وسيلة من الوسائل المهمة التي تساعد في الحماية والحد من جرائم الاحتيال والفساد المالي والإداري والتي تعتبر من أخطر الجرائم التي تسببت في ظاهرة إفلاس العديد من الشركات وهي ظاهرة تتسبب في عمليات الانهيار الاقتصادي في الدول والمجتمعات ، كما يمكن للمحاسبة القضائية أن تحقق إشرافا خارجيا فعالا يهدف الى ضبط الأداء المالي والسلوك الأخلاقي في جميع مستويات الإشراف الإداري والتنفيذي في الشركات وذلك من خلال ما تتضمنه من أساليب وآليات تساعد في كشف الغش والفساد .

ثانيا: آليات المحاسبة القضائية لمكافحة الغش والفساد المالي

نظرا للاهتمام المتزايد خلال الفترة الماضية في العديد من الدول بالمحاسبة القضائية وآثارها الإيجابية على مكافحة الغش وعمليات الفساد المالي، ونتيجة للقصور في برامج المحاسبة والمراجعة التقليدية في تأهيل الخريجين والمحاسبين والمراجعين وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة لمكافحة الغش والتقليل من عمليات الفساد فقد ترتب على ذلك زيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية التي تعمل على مكافحة الغش والفساد خاصة في بيئة الأعمال الإلكترونية ، إن آليات المحاسبة القضائية المقترحة لمكافحة الغش والفساد المالي والإداري تشمل الآليات التالية (Ramamoorti, 2008, 251-234):

1. القدرات والمهارات والمعارف المتخصصة في: منع حالات الغش، تقليل حالات الغش، اكتشاف حالات الغش، الفحص والتحقيق في حالات الغش، الإفصاح والتقرير عن حالات الغش.
2. استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية.
3. القدرات والمهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأساليب الاحتيالية للفساد .
4. مهارات تقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الغش والفساد
5. مهارات فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الإلكترونية لحالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الإلكترونية
6. مهارات فحص وحل الخلافات والنزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد.
7. المهارات التفاوضية لحل النزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد.
8. المهارات المتخصصة في فحص كل من جرائم قرصنة الإنترنت والجرائم المنظمة وجرائم غسيل الأموال
9. مهارات جمع المعلومات الثبوتية من مصادرها المختلفة عن حالات الغش والفساد
10. مهارات إجراء المقابلات اللازمة للحصول على الأدلة الثبوتية عن حالات الغش والفساد
11. مهارات المحاسبة القضائية المرتبطة بالتفكير الخلاق لفحص واكتشاف حالات الفساد المعقدة.

وعن آليات المحاسبة القضائية أيضا ما يلي (ادم ،2018، 109):

1. أن جميع آليات المحاسبة القضائية لمكافحة حالات الغش والفساد مكملة لبعضها البعض، حيث يمكن استخدام أي منها تبعا لطبيعة المشكلة التي تحتاج الى أدلة مالية ومحاسبية، وتمكن من تقييم الوضع العام للحالة محل النزاع، بالإضافة إلى عاملي الزمان والمكان المناسبين لاستخدام كل أسلوب.

2. عند تكليف المحاسب القضائي لاكتشاف الغش والفساد في شركة ما يفترض عليه أن يحقق جودة ونوعية الإفصاح وفقا لمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات، حيث يمكن أن يؤثر ذلك إيجابا على المحاسب القضائي وجودة قرارات الاستثمار، فالإفصاح الجيد للمحاسب القضائي يضمن ثقة المستثمر بقدرات الشركة.
3. أن مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في مؤسسات الأعمال يتضح من خلال الحد من تغول الإدارة التنفيذية في الفساد المالي، وتشجيع وتعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي، والحد من مخاطر الفشل المالي، والحرص على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتعزيز حكم القانون.
4. أنه لابد من توفر المهارات الخاصة والمطلوبة في المحاسب القضائي حتى تتمكن المحاسبة القضائية من تحقيق أهدافها.

ثالثا: المحاسبة القضائية والفساد المالي الإلكتروني:

إن تطور العلم والتقدم التكنولوجي الذي طال كافة مجالات الحياة لعب دورا بارزا في اتساع عمليات الفساد المالي حيث تتيح شبكات الاتصالات المعلوماتية تسهيلات غير عادية لعمليات التحويل الإلكتروني للأموال الفاسدة والمشبوهة دون أن تترك ورائها دليل على حدوثها مما يجعل من الصعوبة على فرق التحقيق اكتشاف الجريمة وتتبع العمليات المالية المرتبطة بها خاصة في حالة تعدد وكثرة هذه العمليات في اليوم الواحد عبر الحدود أو عبر القارات حيث أن الأدلة في هذه الحالة ليست مادية وانما مجرد ومضات غير مرئية أو مجرد ذبذبات تحتاج عند الرغبة في استرجاعها إلى خبير لكشفها وفك الشفرة الخاصة بها. وتتمثل أهم صور الفساد المالي الإلكتروني في الآتي (عبد العظيم، 2011، 292)

1. إيداع مبالغ مالية كبيرة القيمة بصورة منتظمة إلكترونية في حساب أحد العملاء في أحد البنوك مما يثير الشبهات حول مصدر هذه الأموال المحولة إلكترونيا.
2. ورود تحويلات مالية إلكترونية من دولة من الدول التي تكون مشهورة بضلوع مؤسساتها المالية في عمليات الفساد المالي الى حساب وسيط بأحد البنوك، وعندما يصل الرصيد الى مبلغ معين يتم تحويل القيمة الإجمالية الى الخارج.
3. تقديم بطاقات ائتمان بأسماء شركات تصدر من قبل بنوك في احدى الدول والتمكن من صرف أو إنفاق الأموال المسروقة في أي مكان في العالم. وغالبا ما يساعد في هذا الأمر بنك وهمي يتم تأسيسه للمساعدة في هذه الأمور الاحتيالية.
4. التحويلات المالية الإلكترونية التي ترد من الخارج باسم أحد العملاء للبنك أو أي مؤسسة مالية ثم يتم تحويلها إلكترونية الى جهة أخرى دون المرور بالحساب، وتعتبر هذه التحويلات غير مسموح بها مصرفية حيث يجب أن يتم تسجيل العمليات عند الإيداع ثم عند السحب حتى تظهر في كشف الحساب.

تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الصور من الفساد المالي تتجه نحو الزيادة باضطراد في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتزايد استخدام الإنترنت من قبل المؤسسات المالية وما يرتبط بذلك من استخدام نظم المدفوعات الافتراضية أو البنوك الافتراضية التي تفتقر إلى عدم وجود السرية في العمل المالي لعدم التحكم أو السيطرة في التطور التكنولوجي المرتبط بالحاسبات الآلية ونظم المعلومات والاتصالات خاصة ما يتعلق بالتقنية المرتبطة بعمليات التشفير والقطع الصلبة لأجهزة الحاسب الآلي واذا ما تناولنا هذه الصورة من صور الفساد المالي من جانب المحاسبة القضائية نجد أن المحاسب القضائي ساهم وبصورة واضحة في الحد من التوسع في عمليات الفساد المالي الإلكتروني وذلك من خلال ما يملكه من مؤهلات ومهارات تساعد في حفظ واسترجاع ومعالجة البيانات الإلكترونية وتحليل نظم الرقابة الداخلية الإلكترونية ، ومن الآليات التي يستخدمها المحاسب القضائي في مثل هذا النوع من الجرائم المالية تقنية التنقيب عن حجم البيانات الجديدة أو المخفية أو المعلومات غير المتوقعة وأسلوب التنقيب عن البيانات بمساعدة الحاسوب. أيضا من ضمن الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية وتسهم بصورة فاعلة في محاربة الفساد المالي خاصة المتعلق بالجرائم الإلكترونية خدمات التقنية القضائية والتي تعمل مع الحاسب الآلي ونظم الاكتشاف الإلكترونية لتشكل جزء من التحقيق في الاحتيال وادارة المخاطر، كما تتضمن خدمة الاكتشاف وعرض الدليل الإلكتروني، وعلى الرغم من أن هذه الخدمة تعد مجال تخصص بحد ذاته إلا أن المهارات التقنية تعتبر جزء من المهارات المطلوبة في المحاسب القضائي (Romburgh، 2008، 34-39)

رابعا: دور أدوات المحاسبة القضائية في الكشف عن الفساد المالي

لطبيعة وتطور جرائم الاحتيال المالي بالسنوات الأخيرة، أصبح من المهم اعتماد إجراءات أكثر قوة وأتباع مناهج متطورة في توثيق أدلة المحاسبة القضائية ضد مرتكبي الاحتيال، الذين يمتلكون قدرا من الذكاء يمكنهم من التغطية على الممارسات الابتداعية التي يرتكبونها، ويساعدهم على ذلك معرفتهم بالحاسوب وكيفية التلاعب بالبيانات، لذلك على المحاسب القضائي استعمال مهاراته وخبراته وتطوير الأدوات التقنية لتتبع مسار بعض البيانات والوثائق المالية التي تأخذ أشكالا عدة، ويوجد العديد من الأدوات المستعملة في مجال تطبيقات المحاسبة القضائية وأبرزها الآتي:

أ- البيئة الإلكترونية في المحاسبة القضائية

حيث يشير (Singleton، 1998، 122) إلى أن برامج الحاسوب من أفضل التقنيات التي تسهم في تقليل المخاطر والتهديدات وكشف عمليات الاحتيال بواسطة برامج متخصصة في تكنولوجيا المعلومات مصممة لهذا الغرض ويحدد الخطوات التي تمكن المحاسب القضائي من كشف عمليات الاحتيال على النحو الآتي:

1. تحديد الهدف من العملية.
2. أجراء مقابلات مع مبرمجي البيانات.
3. طلب البيانات من الجهة المعنية بشكل رسمي.
4. التحقق من سلامة البيانات المستلمة.
5. تحليل البيانات لغرض جمع الأدلة التي تسهم في أثبات أو دحض عمليات الاحتيال.

ويضيف أيضا أن الخطوات السابقة تمكننا من معرفة معقولية البيانات واكتمالها واكتشاف الثغرات فيها وعلى سبيل التمثيل (الثغرات في أرقام الشيكات والفواتير)، ونقاط الضعف في برامج الحاسوب في حالات الاحتيال مثل، الوصول غير المصرح للمعلومات عن طريق انتحال شخصية المستخدم والوصول إلى المعلومات لغرض أتلافها أو تغييرها. ومن وجهة نظر تقنية فان الهدف الرئيس من استعمال المحاسب القضائي للحاسوب هو لتحديد وجمع وحفظ وتحليل البيانات بطريقة تحافظ على سلامة الأدلة التي جمعت حتى يمكن استخدامها بشكل فاعل في القضايا القانونية.

ب- إجراءات المحاسب القضائي في التحقيق من خلال الحاسوب بالآتي:

1. فهم نوع الأدلة التي يجب على المحاسب القضائي الدراسة عنها والتي تساعده في عملية التخطيط الإجراءات التحقيق
2. الحصول على نظرة عامة عن أنواع الجرائم التي تنطوي على الحاسوب وكيفية تطبيق القانون، على سبيل التمثيل الأنشطة الإجرامية، وسرقة البيانات الشخصية وتدمير الملكية الفكرية.
3. على المحاسب القضائي القائم بالتحقيق اختيار واستعمال الأدوات المناسبة في معرفة البيانات المحذوفة أو التالفة، وأن يكون على دراية بمجموعة من الأساليب والبرامج لمنع المزيد من الاضرار في عملية الاسترداد وجمع الأدلة بطريقة مقبولة قانونا من خلال امتلاك المهارات التقنية والقدرة على حفظ المعلومات الهامة. فضلا عن أن الحاسوب يسمح للمحققين في عمليات الاحتيال بالكشف عن المزيد من الحقائق، من خلال تحديد، وجمع، وتحليل كميات كبيرة من البيانات، للحصول على المعلومات التي تسهم في دعم أو دحض الادعاءات، وتدوين المعلومات بصورة مقبولة في الإجراءات القانونية الذي ينطوي على الدراسة والتحليل في:
4. رسائل البريد الإلكتروني.
5. المستندات والملفات المخفية.
6. كلمة السر المحمية، أو المشفرة.
7. الملفات التي أنشئت من أنظمة التشغيل.
8. قواعد البيانات كافة المدخلات وأنشطة العملاء.
9. الملفات التي فتحت حديثا، ويمكن الاطلاع عليها، أو استعادة الملفات المحذوفة.

10. الأنشطة عبر الإنترنت، بما في ذلك المعاملات المصرفية على شبكة الإنترنت ويمكن للمحاسبين القضائيين العمل كمحققين ، وإجراء المقابلات مع الأشخاص الذين قد يكونوا قادرين على توفير المعلومات ذات الصلة، والسعي للحصول على المعلومات الأساسية وتحليلها وجمع الأدلة بطريقة مقبولة في الدعاوى القضائية، والعمل مع غيرهم من خبراء الحاسوب في تحليل الأدلة الإلكترونية واسترجاع المفقود أو المحذوف من البيانات الحاسوبية ،ويعد تقرير النتائج بموجب القانون وعرضها على الوحدات الاقتصادية أو مكتب المدعي العام أو المحاكم ، والتواصل بالنيابة عن الوحدات الاقتصادية التي يعلون لديها مع المحققين والمدعين العامين لحل القضايا العالقة.(عيدان،2009، 65)

ويوضح (Grippo، 2003، 85) إنه إذا كانت عملية الاحتيال تمت بواسطة الحاسوب فينبغي على المحاسب القضائي إجراء المقابلات والمناقشات مع الموظفين فضلا عن استعراض الوثائق وتدقيق التسويات وعد النقدية لضمان الحصول على الأدلة ويعد هذا الأسلوب الأكثر نجاحا في الكشف عن الأنشطة غير السليمة في الشركات المشبوهة بالاحتيال. وأشار إلى أن عملية التحقيق التي يقوم بها المحاسب القضائي في البيئة الإلكترونية للحصول على الأدلة تتكون من عدة خطوات وهي على النحو الآتي:

1. تحديد الأدلة واستخدام منهجية فرز البيانات للعثور على الوثائق المهمة أو معلومات عن الأعمال المشبوهة
2. الحصول على الأدلة وتحليلها والاحتفاظ بها.
3. تقييم الأدلة التي جمعت وتحديد أهميتها وصحتها ومتابعة تدفقها والحفاظ عليها موثوقة والتثبت من عدم تغييرها أو التأثير فيها.
4. عرض الحقائق التي تم التوصل اليها بشكل واضح وموجز

ويتضح مما سبق أن العلاقة بين المحاسبة القضائية و البيئة الإلكترونية يمكن أن تسهم في تقديم الأدلة الى المحكمة من خلال عملية جمع الأدلة وحفظها وتحليلها وتقييمها وتقديمها بطريقة مقبولة قانونا فضلا عن أن القدرة على ممارسة تخصص بالحاسوب يساعد على ضمان النزاهة عموما ويساعد الوحدات الاقتصادية على تحصينها من عمليات الاحتيال وغيرها من الممارسات غير القانونية، ويمكن للمحاسب القضائي أن يكتسب الخبرة في هذا التخصص من خلال المعرفة بالإجراءات والقوانين في جمع الأدلة وتقنيات التحقيق بالحاسوب التي يمكن حصرها بالدراسة والتحليل والتحقيق

خامسا: الإجراءات الوقائية للمحاسبة القضائية

مما تجدر الإشارة اليه أن دور المحاسبة القضائية قد يكون وقائية بتشجيع منشآت الأعمال على مقاومة الاحتيال والخداع والجرائم المالية قبل وقوعها، وذلك من خلال تحديد مهارات المحاسبة السلبية (المحاسبة الابداعية) أو نقاط الضعف التي قد يحدث الاحتيال والتلاعب من خلالها، كما يمكن أن تساعد المحاسبة القضائية في وضع نظم الرقابة الداخلية للمنشآت وتحديد الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها كشف أي محاولة للتلاعب والاحتيال ، وذلك بمعاونة القيادات الإدارية في المنشأة من ذوي المهارة والخبرة ، مع الاستعانة بالإدارة القانونية لوضع الأسس والاجراءات التي تحول دون وقوع المنشأة في عمليات الاحتيال والتلاعب والغش من أي نوع كان.(السعد، 2013، 18)

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المقدمة:

سيتضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية والتي سعت الى اظهار دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي بالشركات الموجودة في المملكة العربية السعودية ومن خلال الدراسة سوف يتم استنتاج دور المحاسبة القضائية عن طريق تحليل الاستبيان الموزع على مجموعة من الشركات ومناقشة نتائجه للوصول الى الإجابة على فرضيات الدراسة.

المبحث الاول: طريقة واجراءات الدراسة:

تمهيد

تتناول الباحثتان في هذا الفصل وصفا للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، ويشمل ذلك وصفا لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها،

والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديد ووصف لمنهج الدراسة.

أولا: هدف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية الى قياس دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.

ثانيا: منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها سوف يتم الاعتماد على الاتي

المنهج الوصفي: من خلال الاستفادة من الرسائل الجامعية والكتب والدوريات والمقالات العربية وشبكة المعلومات الدولية

المنهج التحليلي: من خلال تحليل البيانات التي سوف يتم الحصول عليها بواسطة استمارة الاستبيان التي ستوزع على مجموعه من المحاسبين في المملكة العربية السعودية

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد به مجموعة العناصر التي تسعى الباحثتان ان تعمم عليها الاستبانة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ويتكون مجتمع عينة الدراسة من الموظفين والمختصين والتي تتمثل في المحاسبين والمدققين والمدراء الماليين والاداريين العاملين في الشركات في المملكة العربية السعودية أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة

رابعا: أداة الدراسة:

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال الدراسة العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة. استخدمت الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمد الباحث على استمارة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة. وتحقيقا لهذا الغرض قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء كأداة للدراسة من خلال الاطلاع على أدبيات الفكر المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة وكذا الاطلاع على ما توفر من الدراسات السابقة للاستفادة منها في تصميم محاور الاستبانة حيث تهدف هذه المحاور الى قياس آراء مجتمع الدراسة حول المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي.

خامسا: تجميع البيانات:

وقد تم الاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة لبناء تصور عام عن الاستبانة وتصميمها بما يتناسب مع أغراض هذه الدراسة وقد وزعت الباحثتان 100 استبيان ورقي وأيضا قامت بنشر استبيان الكتروني وتم الحصول على 72 رد، وحرصت الباحثتان على تنويع عينة الدراسة من حيث شمولها على الاتي:

1. الافراد من مختلف الفئات العمرية (اقل من 30 سنة، 30-40 سنة، 40-50 سنة، أكبر من 50 سنة)
2. الافراد من مختلف المؤهلات العلمية (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)
3. الافراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة مالية، اقتصاد، علوم مالية ومصرفية، قانون، أخرى)
4. الافراد من مختلف المهن الوظيفية (محاسب، مساعد محاسب، اداري، مدير مالي، مدقق، أخرى)
5. الافراد من مختلف سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، من 10-20 سنة، اكثرمن 20 سنة)

سادسا: منهج الدراسة واجراءاتها

أ- منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي الكمي، حيث تم استخدام المنهج الكمي من خلال احتساب استجابات عينة الدراسة على الاستبانة التي أعدتها الباحثتان لغرض الدراسة.

ب- مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الحالية من مجموعة من المحاسبين في الشركات والمكاتب المحاسبية في المملكة العربية السعودية في العام (1441ه – 2019م)، وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (71) من المحاسبين في الشركات والمكاتب المحاسبية من المجتمع الكلي للدراسة.

سابعا: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

أ- تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير الفئة العمرية:

الجدول (3-1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية (%)
اقل من 30 سنة	19	%26.8
30-40سنة	34	%47.9
40-50سنة	13	%18.3
أكثر من 50 سنة	5	%7.0
Total	**71**	**100.0**

يوضح الجدول السابق ان 26% من عينة الدراسة أعمارهم اقل من 30 سنة، و48% من 30-40 سنة، و18% 40-50 سنة، بينما 7% فقط أكبر من 50 سنة

ب- تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول (3-2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية (%)
بكالوريوس	46	64.8
دبلوم	5	7.0
دكتوراة	6	8.5
ماجستير	14	19.7
Total	**71**	**100.0**

يوضح الجدول السابق ان 65% من عينة الدراسة حاصلين على درجة البكالوريوس، و20% حاصلين على درجة الماجستير، و8% دكتوراة، وأخيرا 7% دبلوم

ج- تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي:

الجدول (3-3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية (%)
ادارة مالية	5	7.0
اقتصاد	2	2.8
علوم مالية ومصرفية	1	1.4
قانون	1	1.4
محاسبة	43	60.6
اخرى	19	26.8
Total	**71**	**100.0**

يوضح الجدول السابق ان 60% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، و27% من تخصصات أخرى، و7% من تخصص إدارة مالية، و3% تقريبا تخصص اقتصاد، و1% من القانون والعلوم المالية والمصرفية،

د- تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي:

الجدول (3-4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية (%)
اداري	13	18.3
محاسب	29	40.8
مدقق	5	7.0
مدير مالي	2	2.8
مساعد محاسب	3	4.2
اخرى	19	26.8
Total	**71**	**100.0**

يوضح الجدول السابق ان 41% تقريبا من عينة الدراسة يعملون كمحاسبين، و27% تقريبا يعملون في وظائف أخرى، و18% اداريين، و7% مدققين، بينما 4% من العينة مساعد محاسب، وأخيرا 3% تقريبا مدراء ماليين

ه - تصنيف عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول (3-5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية (%)
لم يُجب	2	2.8
10-20سنة	14	19.7
5-10سنوات	31	43.7
اقل من 5 سنوات	13	18.3
أكثر من 20 سنة	11	15.5
Total	**71**	**100.0**

يتضح من الجدول ان 44% تقريبا من عينة الدراسة لديهم خبرة من 5-10 سنوات، و20% تقريبا لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 10الى 20 سنة، بينما 18% لديهم خبرة اقل من 5 سنوات، و15% لديهم خبرة أكثر من 20 سنة.

ثامنا: أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة والتي تمثلت في الكشف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، تم استخدام الأداة التالية:

أ- استبانة لقياس دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي:

وفيما يلي وصف أداة الدراسة:

تم بناء استبانة للتعرف على دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي من خلال الرجوع إلى الأدب التربوي ودراسات سابقة ذات علاقة بهذا الموضوع؛ بعد ذلك تم وضع الاستبانة في صورتها الأولية حيث اشتملت الاستبانة على (20) فقرة موزعة على محورين، المحور الأول وهو " الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش" واشتمل على (12) فقرة، والمحور الثاني " الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال" واشتمل على (8) فقرات، علما بأن كل فقرة لها خياراتها المستقلة يتم تصحيحها بناءً على مقياس ليكرت الخماسي، كما تضمنت الاستبانة بيانات شخصية تخص المحاسبين في الشركات والمكاتب المحاسبية، وهي: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة.

1. حساب صدق الاستبانة:

اتبعت الباحثتان عددًا من الطرق لحساب صدق الاستبانة:

صدق المحكمين:

وقد تم التأكد من صدق المحتوى عن طريق عرضه على دكتورة المادة المتخصصة في المجال، وذلك لإخراج الاستبانة بأفضل صورة وقد تم الأخذ بآرائها وملاحظاتها حول مناسبة فقراتها، ومدى انتماء الفقرات إلى كل بعد من أبعاد الاستبانة.

صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي بتطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية المكونة من (32) شخص وتم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من الفقرات والدرجة الكلية للمجال، والنتائج كما يبين الجدول التالي:

جدول (3-6): معاملات الارتباط لكل فقرة من الفقرات مع الدرجة الكلية للمجال

	الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
1	توفير التأهيل العلمي المناسب للمحاسب القضائي يفعل من دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش	.465**	0.007
2	توافر مهارات فحص واكتشاف الأدلة الالكترونية يقلل من حالات الغش والفساد المالي	.378*	0.033
3	توافر مهارات التحقيق المحاسبي تساعد في منع واكتشاف من الغش	.430*	0.014

4	يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية	.443*	0.011
5	تقديم خدمات الدراسة والتقصي يفعل دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش	.365*	0.040
6	تقديم خدمات الدعم القانوني من خلال المحاسبة القضائية يساعد في منع واكتشاف الغش	.515**	0.003
7	يساعد نشر ثقافة الاهتمام بالمحاسبة القضائية على ترسيخ دورها واهميتها في منع واكتشاف والحد من الغش	.501**	0.004
8	تتعدد صور الغش التي يجب على المحاسب القضائي اكتشافها ومنها المعالجة الخاطئة للأصول غير الملموسة	.436*	0.013
9	توفير متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمحاسبة القضائية يساعد على منع واكتشاف والحد من الغش	.452**	0.009
10	توفر الشروط المطلوبة في المحاسب القضائي يساعد في منع واكتشاف والحد من الغش	.412*	0.019
11	قيام المحاسب القضائي بمنع واكتشاف الغش يساعد على تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية	.358*	0.044
12	تساعد المحاسبة القضائية المحققين في كشف حالات الغش والفساد المالي	.453**	0.009
	الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
1	يقوم المحاسب القضائي بتجميع الأدلة الكافية والمناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوي القضائية المتعلقة بعمليات غسيل الأموال	.696**	0.000
2	يقوم المحاسب القضائي بالتحقق من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة لمكافحة عمليات غسيل الاموال	.376*	0.034
3	يقوم المحاسب القضائي بإجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة والمتعلقة بعمليات غسيل الاموال	.413*	0.019
4	يقوم المحاسب القضائي بإجراء التحريات اللازمة وتجميع الأدلة الكافية والمناسبة للتأكد من مدى الالتزام بقانون مكافحة غسيل الأموال وانه ليس هناك تجاوزات او انتهاكات بخصوص ذلك	.458**	0.008
5	يقوم المحاسب القضائي بإجراء التحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود او عدم وجود ممارسات لغسيل الأموال وتحديد الأشخاص المسؤولين في حالة الوجود	.417*	0.017
6	يقوم المحاسب القضائي بالمراقبة المستمرة على مصادر الأموال واستخداماتها والتي تشمل الحصول على معلومات عن مصادر الأموال ذات المبالغ الكبيرة والمودعة بالبنك والتحقق من مدى تناسبها مع المركز المالي للعميل	.604*	0.000
7	يقوم المحاسب القضائي بتعقب الايداعات الصغيرة والمتكررة لمرات عديدة وذلك لاحتمال ان تكون هذه الايداعات سبيل لعملية تجزئة مبالغ كبيرة لأغراض التمويه كأحد مراحل ممارسة غسيل الاموال	.473**	0.006
8	يقوم المحاسب القضائي بالتعاون والتنسيق مع البنك في شأن وضع خطط التدريب للعاملين في البنك في مجال مكافحة غسيل الأموال واقتراح البرامج التدريبية اللازمة في ضوء المستجدات المحلية والعالمية لتنفيذ هذه الخطط ومتابعة التنفيذ	.595**	0.000

* قيمة معامل الارتباط الجدولية r عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة (0.05) تساوي 0.349

** قيمة معامل الارتباط الجدولية r عند درجة حرية 30 ومستوى دلالة (0.01) تساوي 0.449

يتضح من الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع الدرجة الكلية لكل مجال عند مستوى دلالة (0.01، و0.05)، مما يدلل على أن الاستبانة يتسم بالاتساق الداخلي.

2. ثبات الاستبانة:

وقد تم حساب معامل ثبات الاستبانة باستخدام:

- طريقة التجزئة النصفية:

حيث تم تجزئة فقرات الاستبانة إلى جزأين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية)، ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية، ودرجات الأسئلة الزوجية، وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سيبرمان براون = معامل الارتباط المعدل وفقا للمعادلة التالية: (عفانة، نشوان، 2016م، 592).

$$R = \frac{2R}{1+R}$$

حيث Rمعامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية.

وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (3-7).

جدول (3-7): يوضح نتائج طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

	معامل الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات
المحور الأول	0.738	0.938
المحور الثاني	0.719	0.959

من خلال الجدول رقم (3-7) يتبين لنا أن قيمة معامل الثبات مرتفعة تقبل بها الباحثتان.

- معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha):

قامت الباحثتان بتقدير ثبات الاستبانة بحساب معامل كرو نباخ ألفا للاستبانة، وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (3-8)

الجدول (3-8): نتائج طريقة كرو نباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المحور الأول	12	0.911
المحور الثاني	8	0.931

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل كرو نباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة قيمة مرتفعة، والتي تطمئن الباحثتان للوثوق بالاستبانة لتطبيقها على العينة الكلية.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (20) فقرة موزعة على محورين، المحور الأول وهو " الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش" واشتمل على (12) فقرة، والمحور الثاني "الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال" واشتمل على (8) فقرات.

3. إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

بعد الانتهاء من كافة التعديلات تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة في ظروف ملائمة، حيث تم التطبيق وتم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة، بحيث تعطى الاستبانة من خلال رابط الكتروني يقوم المحاسبين في الشركات والمكاتب المحاسبية بتعبئتها، وبعد الانتهاء من تطبيق الاستبانة جُمعت جميع الإجابات لتصحيحها وتحليلها.

4. تصحيح أداة الدراسة:

بعد جمع الاستجابات، تم تصحيحها بناءً على مقياس ليكرت الخماسي، وقد تم تحديد طريقة الاستجابة لفقرات استبانة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي على النحو التالي:

جدول (3-9) طريقة تصحيح استبانة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

يتم احتساب الدرجة الموضحة بالجدول، ويتم استخدام العكس في الفقرات السلبية.

5. المحك المعتمد في أداة الدراسة:

لتحديد المحك المعتمد في الدراسة تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1 = 4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة على أقل قيمة في المقياس بداية المقياس وهي واحد صحيح لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول التالي الذي يوضح تصنيف مستويات دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي:

جدول (3-10): المحك المعتمد في الدراسة (الاستبانة)

طول الخلية/ (المتوسطات)	التقدير
من 1 – 1.80	قليلة جدًا
من 1.81 – 2.60	قليلة
من 2.61 – 3.40	متوسطة
من 3.41 – 4.20	كبيرة
من 4.21 – 5	كبيرة جدًا

6. المعالجات الإحصائية:

تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS" والمعروفة ب Statistics Package For Social Science باستخدام الحاسوب، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضيات الدراسة وذلك بالطرق الإحصائية التالية:

- التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
- اختبار ت (T) لعينة واحدة.

المبحث الثاني : النتائج، التوصيات

بعد التأكد من ملاءمة الأداة للهدف الموضوع من أجله لقياس دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، وتطبيقها على عينة الدراسة، تقدم الباحثتان عرضًا تفصيليًا للنتائج التي تمَّ التوصل إليها وتفسير ومناقشة ما تم التوصل إليه من نتائج خلال الإجابة عن فرضيات الدراسة.

أولًا: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى ومناقشتها:

تنصُّ الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش.**

ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الأول في الاستبانة، ولكل فقرة من فقرات المحور، ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول (3-11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول لمعرفة العلاقة بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش.

رقم الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة T	القيمة الاحتمالية
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	قيمة المتوسط	درجة الموافقة				
1	45	45	0	0	0	4.63	كبيرة جداً	.880	1	28.374	0.000
	%63.4	%63.4	%0	%0	%0						
2	42	29	0	0	0	4.59	كبيرة جداً	.943	2	27.090	0.000
	%59.2	%40.8	%0	%0	%0						
3	38	27	5	1	0	4.44	كبيرة جداً	.926	6	17.508	0.000
	%53.5	%38.0	%7.0	%1.4	%0						
4	25	35	7	4	0	4.14	كبيرة	.804	12	11.783	0.000
	%35.2	%49.3	%9.9	%5.6	%0						
5	31	36	3	1	0	4.37	كبيرة جداً	.817	7	18.048	0.000
	%43.7	%50.7	%4.2	%1.4	%0						
6	29	36	4	2	0	4.30	كبيرة جداً	.851	8	15.488	0.000
	%40.8	%50.7	%5.6	%2.8	%0						
7	39	27	3	2	0	4.45	كبيرة جداً	.817	5	17.146	0.000
	%54.9	%38.0	%4.2	%2.8	%0						
8	24	37	8	2	0	4.17	كبيرة	.732	11	13.374	0.000
	%33.8	%52.1	%11.3	%2.8	%0						
9	26	40	4	1	0	4.28	كبيرة جداً	.873	9	16.965	0.000
	%36.6	%56.3	%5.6	%1.4	%0						
10	29	34	4	4	0	4.24	كبيرة جداً	.795	10	13.036	0.000
	%40.8	%47.9	%5.6	%5.6	%0						
11	39	26	5	1	0	4.45	كبيرة جداً	.714	4	17.650	0.000
	%54.9	%36.6	%7.0	%1.4	%0						
12	33	38	0	0	0	4.46	كبيرة جداً		3	24.572	0.000
	%46.5	%53.5	%0	%0	%0						
جميع فقرات المحور						4.3772	كبيرة جداً	.6935	--	26.181	0.000

نلاحظ من جدول (3-11) أنه:

1. متوسط العبارات أكبر من 3 يدل على أهمية العبارات وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.
2. الإنحراف المعياري لجميع العبارات صغير وذلك يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة لهذه العبارات.
3. القيمة الاحتمالية لاختبار ت (T) لجميع العبارات أقل من 1%، وهذا يدل على استجابات أفراد العينة استجابة موجبة أي أنها أعلى من المتوسط لجميع العبارات وهو 3.
4. القيمة الاحتمالية لاختبار ت (T) للمحور ككل أقل من 1%، وهذا يدل على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش.

كما أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور بلغ (4.3772) وهي علاقة كبيرة جداً بحسب المقياس المتبع في هذا الدراسة، وحصلت الفقرة رقم (1) والتي نصها " توفير التأهيل العلمي المناسب للمحاسب القضائي يفعل من دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش " على

الترتيب الأول، واعتبرها افراد العينة بأنها بدرجة كبيرة جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.63)؛ بينما حصلت الفقرة رقم (4) والتي نصها " يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية." على الترتيب الاخير، ولكنها بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.14). وتعزو الباحثتان هذه النتيجة الى أهمية دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش

ويتضح من الجدول السابق اتفاق أفراد عينة الدراسة حول دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش، وذلك من خلال استعراض أساليب المحاسبة القضائية والتي يمكن من خلالها منع واكتشاف الغش، ويبدو ذلك واضحا في ارتفاع المتوسط الحسابي لكل أسلوب ، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ومن ثم يمكن استنتاج أهمية تلك الأساليب في منع واكتشاف والحد من الغش، وبالتالي نستنتج أن المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من أساليب تمثل ركنا هاما وجوهرية من أركان منظومة مكافحة عمليات الغش، ومن ثم يتم قبول الفرض الاول.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة السبيعي (2006) في انه للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من ظاهرة الغش

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية ومناقشتها:

وتنصُّ الفرضية الثانية على: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال.**

ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الثاني في الاستبانة، ولكل فقرة من فقرات المحور، ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول (3-12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني لمعرفة العلاقة بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال.

رقم الفقرات	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	الرتبة	قيمة T	القيمة الاحتمالية
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	قيمة المتوسط	درجة الموافقة				
1	29	38	4	0	0	4.35	كبيرة جداً	.880	2	19.378	0.000
	%40.8	%53.5	%5.6	%0	%0						
2	34	34	3	0	0	4.44	كبيرة جداً	.943	1	20.908	0.000
	%47.9	%47.9	%4.2	%0	%0						
3	26	42	3	0	0	4.32	كبيرة جداً	.926	3	20.106	0.000
	%36.6	%59.2	%4.2	%0	%0						
4	28	37	6	0	0	4.31	كبيرة جداً	.804	4	17.711	0.000
	%39.4	%52.1	%8.5	%0	%0						
5	23	43	3	2	0	4.23	كبيرة جداً	.817	6	15.669	0.000
	%32.4	%60.6	%4.2	%2.8	%0						
6	28	37	6	0	0	4.31	كبيرة جداً	.851	5	17.711	0.000
	%39.4	%52.1	%8.5	%0	%0						
7	26	35	8	2	0	4.20	كبيرة جداً	.817	7	13.473	0.000
	36.6%	49.3%	%11.3	%2.8	%0						
8	28	28	9	6	0	4.10	كبيرة	.732	8	9.973	0.000
	%39.4	%39.4	%12.7	%8.5	%0						
	جميع فقرات المحور					4.2835	كبيرة جداً	.48872	-	22.129	0.000

نلاحظ من جدول (3-12) أنه:

1. متوسط العبارات أكبر من 3 يدل على أهمية العبارات وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.
2. الإنحراف المعياري لجميع العبارات صغير وذلك يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة لهذه العبارات.

3. القيمة الاحتمالية لاختبار ت (T) لجميع العبارات أقل من 1%، وهذا يدل على استجابات أفراد العينة استجابة موجبة أي أنها أعلى من المتوسط لجميع العبارات وهو 3.
4. القيمة الاحتمالية لاختبار ت (T) للمحور ككل أقل من 1%، وهذا يدل على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الاموال.

كما أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور بلغ (4.2835) وهي علاقة كبير جداً بحسب المقياس المتبع في هذا الدراسة، وحصلت الفقرة رقم (2) والتي نصها " يقوم المحاسب القضائي بالتحقق من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة لمكافحة عمليات غسيل الاموال." على الترتيب الأول، واعتبرها عينة الدراسة بأنها بدرجة كبيرة جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.44)؛ بينما حصلت الفقرة رقم (8) والتي نصها " يقوم المحاسب القضائي بالتعاون والتنسيق مع البنك في شأن وضع خطط التدريب للعاملين في البنك في مجال مكافحة غسيل الأموال واقتراح البرامج التدريبية اللازمة في ضوء المستجدات المحلية والعالمية لتنفيذ هذه الخطط ومتابعة التنفيذ." على الترتيب الاخير، ولكنها بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.10).

يتضح للباحثتان من الجدول السابق اتفاق أفراد عينة الدراسة حول دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال استعراض أساليب المحاسبة القضائية والتي يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال، ويبدو ذلك واضحا في ارتفاع المتوسط الحسابي لكل أسلوب (أكبر من 4)، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ومن ثم يمكن استنتاج أهمية تلك الأساليب في مكافحة عمليات غسل الأموال، وبالتالي نستنتج أن المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من أساليب تمثل ركنا هاما وجوهرية من أركان منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال، ومن ثم يتم قبول الفرض الثاني.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الجليلي، جميل (2012) والتي كانت تهدف لإظهار دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الاموال

ثالثا: النتائج:

بعد اختبار فرضيات الدراسة التي اعدت لدراسة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي تم التوصل الى النتائج التالية:

1. ان ظهور المحاسبة القضائية وازدياد الحاجة اليها وانتشارها يرجع الى انتشار ممارسات الفساد المالي بمختلف صورها والتي منها الغش وغسيل الاموال، وان الدور المهم للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد يظهر في امتلاكها المهارات المطلوبة والدراسة ما وراء الأرقام لاكتشاف التلاعبات المالية وممارسات الفساد المالي.
2. تم قبول الفرض الأول بانة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف والحد من الغش، وذلك نتيجة اتفاق افراد العينة على أهمية دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من الغش من خلال استعراض أساليب المحاسبة القضائية والتي يمكن من خلالها مكافحة عمليات الغش، ويبدو ذلك واضحا في ارتفاع المتوسط الحسابي لكل أسلوب مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
3. تم قبول الفرض الثاني بانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في منع واكتشاف عمليات غسيل الأموال، وذلك نتيجة اتفاق افراد العينة على أهمية دور المحاسبة القضائية في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الأموال من خلال استعراض أساليب المحاسبة القضائية والتي يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسيل الأموال، ويبدو ذلك واضحا في ارتفاع المتوسط الحسابي لكل أسلوب مما يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

رابعا: التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثتان بما يلي:

1. الاهتمام بوجود المحاسب القضائي بطريقة أو بأخرى في المحاكم وهيئة النزاهة والجهات والهيئة العامة للضرائب وسوق الأوراق المالية، وان يتمتع بالمهارات وقدرات خاصة بالعمليات المالية والاستقصائية، اسوة بالدول المتقدمة في هذا المجال.

2. تجسير العلاقة بين القضاة والمحاسبين القضائيين لضمان الانسجام اللازم، من حيث دوره في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية.
3. توصي الباحثتان بزيادة الوعي بالمحاسبة القضائية في البيئة السعودية وتحديد أهميتها وأساليبها وإجراءاتها في فض المنازعات والدعاوى القضائية، وضرورة وجود تشريع أو جهة ملزمة بتنمية مهارات وخبرات المحاسب القضائي
4. العمل على الاستفادة القصوى من فاعلية أساليب المحاسبة القضائية بغرض ضبط الأداء المالي والسلوك المهني في مختلف المستويات الإدارية وذلك لما تتضمنه المحاسبة القضائية من آليات تساعد في كشف الغش والحد من الفساد المالي بمختلف صورة وأشكاله.
5. . ضرورة إدراج موضوعات دراسية ضمن منهج قسم المحاسبة لمواكبة التغيرات في البيئة العالمية، وإدخال مفاهيم المحاسبة القضائية ضمن البرامج التدريبة. للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في الكشف والحد من الفساد المالي.
6. توصي الباحثتان باستخدام تقنيات المحاسبة القضائية في البنوك وذلك لما لها من دور في منع واكتشاف والحد من عمليات غسيل الأموال
7. على الجهات الحكومية وضع رقابة متينة على أنشطة البنوك والتي يتم من خلالها القيام بظاهرة غسيل الأموال.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أبو دية، أحمد (2004). الفساد أسبابة ونتائجه. رام الله
- أبو كريم، احمد فتحي (2009) الشفافية والقيادة في الإدارة. دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان
- آدم، محمد عبد القادر (2018) دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي في الشركات الصناعية الليبية. دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية التجارة، الخرطوم. 109
- الاعرجي، عدنان سالم (2012) فاعلية نظام الرقابة المالية واثرة على الفساد المالي. الرمادي: جامعة الانبار، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد الثامن.320
- الجبوري، سوسن كريم (2011) الفساد الإداري والمالي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق. جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الحادي والعشرون، السنة السابعة
- الجبوري، نضيف جاسم والخالدي، صلاح هادي (2013) دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي. جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد التاسع عشر، العدد رقم سبعون، بغداد. 461
- الجليلي، مقداد احمد (2012)، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد 107 ،2012م).
- الجليلي، مقداد احمد وجميل، راضي نزار (2012)، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال في الموصل. دراسة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثالث والتسعون
- حبيش، على (2012) الفساد المالي وتداعياته على الاقتصاد والمجتمع. جامعة البويرة، مجلة معارف، القسم الأول العلوم القانونية والاقتصادية، السنة السابعة، العدد الثالث عشر، الجزائر
- حميد، بوزيد وآخرون وأخرون (2012). الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- الخاطر، خالد ناصر (2004) مقترح لتنظيم عمل الخبراء المحاسبين بالمحاكم. جريدة الشرق، ندوة علمية حول المحاسبة القضائية في قطر،
- الخالدي، ناهض نمر (2014) دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية -دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القضاء والقانون الفلسطيني، جامعة غزة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، ع6، غزة. 30- 35.
- الخصبة، محمد علي إبراهيم (2008). الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته. الملتقى الثالث حول آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورشة عمل مكافحة أمال الرشوة والفساد، الرباط.
- الخضري، محسن احمد (2005)، حوكمة الشركات. مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- خلف، فاطمة ابراهيم (2011) السياسة المالية والفساد الاداري والمالي. جامعة الانبار، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد السابع، الرمادي. 228

- خير الله، داود (2004)، الفساد كظاهرة عالميا وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، العدد309
- دهمش، نعيم والقشي، ظاهر بن شاهر (2004) مخاطر العمليات المصرفية التي تتم خلال القنوات الالكترونية. مجلة البنوك، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، عمان
- الذهبي، قاسم ناصر (2007)، أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين
- الراشدي، وليد نجم والنعيمي، محمد شريف (2009) جريمة الرشوة صورة من صور الفساد المالي. هيئة النزاهة، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الأول، السنة الأولى، بغداد. 7
- زعارير، ياسر (2016) أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي. المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد السادس، العدد الثالث، كوالالمبور. 1- 38
- سامي، مجدي محمد (2002)، دور المحاسبة القضائية عن تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال المالي. جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، مصر.
- السبيعي، فارس علوش (2010) دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، قسم العلوم الادارية، مجلة العدل، العدد 25، الرياض.
- سعد الدين، إيمان محمد (2010). المحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، ع75. ص 255- 306.
- السعد، صالح عبد الرحمن (2013)، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية. جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والادارة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، جدة. 6.
- السعدي، إبراهيم خليل (2009) أثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق. دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان. 7
- السيسي، نجوى أحمد (2006) دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية– دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، القاهرة.
- شامية، يسران محمد (2008) دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد المالي والإداري – دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق.
- شحاته، حسين (2011) الفساد المالي أسبابه وصوره وعلاجه. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 552، الكويت. 27.
- شعبان، انعام عثمان (2015)، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدة الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة.
- شنقراي، مصطفى وبابكر، بشير (2015). المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 12، السودان.
- صاحبي، سهام (2016) الاثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية. رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- صالح، منال ناجي (2018). المحاسبة القضائية ودورها في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى العاملين في مهنة المحاسبة والتدقيق دراسة لعينة من مراقبي الحسابات في مدينة الموصل. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 55.
- عارم، سعد محمد وآل حسن علي فايع محمد (2016). المحاسبة القضائية والحد من الفساد الإداري والمالي بالتطبيق على منطقة عسير. مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، المجلد 1. ص 41- 75.
- عبد الرحمن، آلاء محمد يوسف (2017)، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية بولاية الخرطوم رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم
- عبد الرسول، محاسن عبد الرسول حامد (2018)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- عبد العزيز، ولاء محمود (2012) الإطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق المنازعات التجارية. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة بورسعيد، كلية التجارة. 336
- عبد العظيم، حمدي (2011)، عولمة الفساد وفساد العولمة. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية. 292
- عبد الفضيل، محمود (2004). مفهوم الفساد ومعاييره. ندوة عن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. مصر
- عبود، مدرس علي سكر (2011)، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري. جامعة القادسية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، الديوانية. 12

- عجيل، طارق كاظم (2009) جريمة غسيل الأموال ماهيتها والعقوبات المقررة لها. هيئة النزاهة، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الأول، السنة الأولى، بغداد. 33
- عفانة، عزو ونشوان، تيسير (2016) اتجاهات حديثة في القياس والتقويم التربوي. مكتبة سمير منصور، غزة
- علي، خالد محمد (2013). تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
- وتوت، علي (2005). توصيف ظاهرة الفساد. مجلة النبأ، السنة العاشرة، العدد 79، بيروت
- عيدان، جليلة (2009) ندوة دور أقسام الحسابات والتدقيق والرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي. المقامة بالتعاون مع المنظمة العربية لخبراء المحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد. 65
- غازي، عثمان محمود (2008) قياس وتحليل تكلفة الفساد المالي والإداري. كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد الثاني عشر، العراق.
- غنيم، محمود رجب (2014) نحو إطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية. الدر الجامعية، مصر.9-11
- الفارس، احمد عبد الله (2008) تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة. دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الفتلاوي، ليلى ناجي (2012)، دور نظم المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي. كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، العراق.
- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار (2016) دراسة ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن. الجامعة الاردنية، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد 12، العدد الأول، عمان.
- الكثيري، محمد بن احمد بن علي (2018) آليات مكافحة جريمة الفساد المالي في المواثيق الدولية والنظام السعودي. رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الشرق العربي للدراسات العليا.
- الكروي، أسعد جاسم (2015)، دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، رسالة ماجستير غير منشورة عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 33
- كنعان، نواف سالم (2008) الفساد المالي والإداري أسبابه واثارة ووسائل مكافحته. جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية القانون، مجلة الشريعة والقانون، العدد الثالث والثلاثون، الامارات
- لطفي، سامح محمد (2015). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال. كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- مشكور، سعود جايد وكريم، علي عباس وعبد الحساني، وعد هادي (2019)، ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة في المؤسسات الحكومية العراقية
- محمد، مازن مرسول (2006)، قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة. مجلة النبأ، السنة الحادية عشر، العدد رقم ثمانون، بيروت.
- محمود، ولاء (2012). الإطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد. مصر.
- نور، محمد (2018) المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري- دراسة ميدانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، الخرطوم
- نوزاد، عبد الرحمن (2001) الفساد والتنمية التحدي والاستجابة. معهد الإدارة العامة للتنمية الإدارية، مجلة الإداري، السنة الثالثة والعشرون، العدد السادس والثمانون، سلطنة عمان.
- الهادي، آدم مصطفى هارون (2016) المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد الخامس والخمسون، العراق. 250
- وداد، محمود بكر إبراهيم (2014) دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات لمحاسبية. مجلة دراسات محاسبي ومالية، العدد 28.

المراجع الأجنبية:

- Accounting Defined online Posting, (2003). form Forensic Accountants Investigators, les Nunn University of Southern Indian, Journal of Business and Economic Research, Vol.4, No2.
- Anhaduba, (2013), Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria An Empirical Approach, International Journal of Business and Social Science
- Bhasin, M, Riley, (2007). Forensic Accounting: A New Paradigm for Niche Consulting (Accounting and Auditing, the Chartered Accountant, pp 1000 – 1010
- Bhasin Madan (2013) Survey of Skills Required by the Forensic Accountants: Evidence from a Developing Country, Vol. 4, ISSN 2156 - 7506,

- Bhasin, Madan (2013) "Corporate Governance and Forensic Accounting Role: Global Regulatory Action Scenario International Journal of Accounting Research, V. 1, N. 1.
- Bressler, L, (2012). the role of forensic accountants in fraud investigations - importance of attorneys and judges ,(USA: University Houston, published by Academic & Business Research Institute, p52
- Crumbley, D, Lary, (2009). Forensic and Investigative Accounting 4 edition Amazon com. USA
- Crumbly, D, Lary, (2003). The Evidentiary Basis of Forensic Accounting, Journal of Forensic Accounting. Vol&ER.
- Digabrele, James, (2013). A: Marianee, Objectivity and Independence the dual roles of External Auditors and Accountants, Working Paper Montclair state university and Oxford Brookes - School of Social Sciences and Low.
- Douglas, Forensic Accountants: Hot Old Profession WWW. odu/aoinstadv/forensic account. html. online postin2003
- Grippo, Frank, (2003). Introduction to forensic Accounting, the National Public Accountant.
- Houck, Kranacher. (2006). Roberson Forensic Accounting as an Investigative tool: Developing and model Curriculum for Fraud and Forensic Accounting (AISPA Expert Witness 20010, (Ethics) the CPA Journal Vol 12 No. 5. P6.
- Joshi, M. S. 2003, Definition of Forensic Accounting www.forensicaccounting.com.
- Okhoye J. K, (2009). The Role of Forensic Accounting in Fraud Investigation and Litigation Support, Louisiana State University, College of Business Department of Accounting, International Journal of business and Management, Vol. 17, No. 1, PP 501- 510.15
- Okpala, (2019), Forensic accounting and financial fraud control: across sectional analysis of Nigerian public sector, journal of forensic accounting &fraud investigation (JFAFI),4(1),48-58.
- Olugbenga, Aribaba (2013)" Application of Forensic Accounting: A Study of Companies in Nigeria", Academic Journal of Interdisciplinary Studies, V.2, N.2.
- Prabowo, Ananto (2016), "Money Laundering and Forensic Accounting in Indonesia: Postgraduate Perspective", International Business Management, Vol. 10, PP.563 3-5642
- Ramamoorti, Sridhar, (2008) The Psychology and Sociology of Fraud: Intrating the Behavioral Sciences Component into Fraud and Forensic Accounting Curricula (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4
- Ramaswamy, Vunita, (2007) New Frontiers: Trainting Forensic Accountants within the Accounting Program, Journal of College Teaching and Learning September, Vol. 4, No. 9,.31-38
- Romburgh, Van, (2008) The Training of Forensic Accountant in South Africa, (Unpublished master's thesis, Nort- West University, South Africa pp 34-39
- Singleton N, Meltzer H, Gatward R, Coid J and Deasy D, (1998) Psychiatric morbidity among prisoners in England and Wales. TSO: London. P 122.
- Scott F, (2006) Forensic Accounting Defined from Forensic Accountants Financial Investigators, Les Nunn, University Southern Indiana, Journal of Business and Economics Research, Vol. 4, No. 2, February.
- The AICPA, (2005) Forensic litigation services committee developed the definition, See also crumbly, D. Larry, Lester. E, Hither, and G, Stevenson, Smith, Forensic and Investigative Accounting, Chicago: CCHIncorporated, for Education and Training in Forensic Accounting,
- Zysman, Alan, 2010, www.forensicaccounting.com.
- Zysman Alan: 2011, www.forensicaccountinginformation.com
- Zysman, www.forensicaccounting.com